الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

تقرير الاستدامة السنوي
للهيئة العامة للرقابة المالية
FRA ANNUAL
Sustainability Report
2020

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

WWW.FRA.GOV.EG

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY
الهيئة العامة
للرقابة المالية

تقرير الاستدامة السنوي
للهيئة العامة للرقابة المالية

FRA ANNUAL
Sustainability Report

2020

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS
SERVING THE ECONOMY
SINCE 1939

حول هذا التقرير

سياسة التحرير

تتولى الهيئة مسئولية دعم تطوير وتنمية الأسواق المالية غير المصرفية والخاضعة لرقابتها. وفي هذا السياق، فإن الهيئة تؤمن بأهمية الاستدامة بشكل عام والتمويل المستدام بشكل خاص، كأدوات رئيسية لاستدامة النمو الاقتصادي. كما تضع الهيئة نصب أعينها أيضًا حقيقة أن قيادة السوق تُكتسب من خلال الممارسات العملية القابلة للتنفيذ والتي يمكن للفاعلين في السوق التعلم منها، ومن ثم تطبيقها.

وحيث أن الإفصاح هو جوهر التمويل المستدام، وبالمواءمة مع المعايير والممارسات العالمية، تحرص الهيئة على الشفافية والمساءلة عن ممارسات الاستدامة كمؤسسة، وأيضًا كجهة منظمة للأسواق المالية غير المصرفية من خلال تقديم النموذج والقدوة.

وعلى هذا النحو، يعد هذا التقرير حجر الزاوية السنوي لجهود الهيئة للكشف عن ممارسات الاستدامة والقرارات التنظيمية ومجمل مجهوداتها على الصعيدين: المؤسسي للهيئة، والخارجي الموجه للأطراف ذات العلاقة في الأسواق المالية غير المصرفية.

وينقسم هذا التقرير إلى عدة أقسام رئيسية تتضمن التعريف بالهيئة، ونهج الحوكمة، والاستراتيجية، والأداء، وإطار الاستدامة. كما يسلط التقرير الضوء على كافة الفعاليات التي حدثت في عام ٢٠٢٠، مشتملاً على بعض المعلومات التي وردت في تقرير الاستدامة السنوي للهيئة الصادر عام ٢٠١٩، والتي تعد ضرورية وذات صلة بسياق تقرير هذا العام.

المعايير المرجعية لإعداد التقرير

بين يديكم تقرير الاستدامة الثالث الذي أعدته الهيئة العامة للرقابة المالية. وقد قمنا بتدعيم جهودنا من خلال الامتثال لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) كإطار أساسي للتقرير؛ حيث وضعت المبادرة معايير لتعليم وتعزيز ودفع تبني تلك المعايير من قبل الفاعلين في الأسواق المالية غير المصرفية. علاوة على ذلك، حرصت الهيئة على إنشاء إطار فريد للاستدامة يتوافق مع إطار عمل الأمم المتحدة العالمي لأهداف التنمية المستدامة، وبما يتماشى مع متطلبات معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI.

فترة ودورية إعداد التقارير

يغطي هذا التقرير السنوي عام 2020 (من 1 يناير حتى 31 ديسمبر).

تاريخ أحدث تقرير عن الاستدامة

يوليو 2019

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال

إدارة التنمية المستدامة

البريد الإلكتروني: Sustainable.deveopment@fra.gov.eg

الهيئة العامة للرقابة المالية (مصر)،

مبنى -136 القرية الذكية- طريق القاهرة / الإسكندرية الصحراوي- الكيلو 28 -الرقم البريدي: 110

الموقع الإلكتروني

http://www.fra.gov.eg/jtags/efsa_ar/index.jsp

كلمة رئيس الهيئة 8

01 أولًا : لمحة عن الهيئة 11

اختصاصات الهيئة 12
مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية 12

02 ثانيًا : الحوكمة المؤسسية للهيئة 15

مجلس إدارة الهيئة 16
مهام المجلس 16
اللجان الاستشارية 17
ميثاق قواعد السلوك 18
الجهات التابعة 19
الامتثال والإفصاح 19

03 ثالثًا : ملخص الاستراتيجية الشاملة للهيئة وتطبيقها 21

التكيف ومواجهة المخاطر 23
النمو الاحتوائي والشمول المالي 25
مكافحة الفساد وغسل الأموال 26
الحوكمة 26
الرقمنة والابتكار 27
بناء القدرات 28

04 رابعًا : منهجنا نحو الاستدامة 31

05 خامسًا : تقييم أولويات الاستدامة 35

تحديد الأطراف ذات العلاقة 36
إشراك الأطراف ذات العلاقة 36
تحديد الأولويات في أهداف التنمية المستدامة 38
تحديد الأولويات والإفصاح عنها 39

06 سادسًا : أهم معالم الاستدامة 41

تعزيز تمكين المرأة بالقطاع المالي غير المصرفي 42
تعزيز الإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة ذات الصلة بالاستدامة 49
رفع الوعي وبناء القدرات 50

07 سابعًا : الشراكات الاستراتيجية 61

08 ثامنًا : الطريق نحو مزيد من الالتزامات تجاه الاستدامة 63

09 تاسعًا : معيار المبادرة العالمية للتقارير GRI 65

كلمة رئيس الهيئة

لم يكن عام 2020 عامًا عاديًا، حيث سادت حالات من عدم اليقين وعدم الاستقرار، وأصبحت القيادة الرشيدة من الموضوعات الرئيسية لهذا العام للاقتصادات والأسواق، من أجل البقاء وتحمل الضغوط المفاجئة. لقد فرض عام 2020 تحديًا جديداً على مناخ العمل داخل الهيئة، حيث أدت الإجراءات الاحترازية الصحية وتطبيق سياسات التباعد بعدًا جديداً في كيفية التواصل مع الأطراف ذات العلاقة، والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة. ولقد حاولت الهيئة التوافق مع تلك المعايير واستمرار معدلات الإنتاج وإنجاز المهام دون تأثير على التزامات الهيئة تجاه تلك الجهات وهذه الأطراف، مستهدفةً في ذات الوقت الحفاظ على صحة العاملين بها وتحقيق أعلى معدلات الانضباط وفرض إجراءات صارمة لمنع انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) والتي شملت تطبيق منظومة العمل من المنزل والتواصل عن بعد وتسريع وتيرة التحول الرقمي في إنهاء الأعمال.

لقد ارتكزت الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية 2018-2022 والتي أطلقتها الهيئة عام 2018 في محورها الثاني على تعميق مستويات الاستدامة، نظرًا لما تمثله التنمية المستدامة من عامل مهم في تنمية المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. وكانت أكبر خطوة في هذا المجال هو صدور قرار مجلس إدارة معهد الخدمات المالية بإنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام Regional Center for Sustainable Finance RSCF كوحدة مستقلة داخل الهيكل التنظيمي للمعهد، وتم الانتهاء من تشكيل مجلس استشاري للمركز يضم نخبة من الخبراء والمتخصصين الدوليين والمحليين في مجال الاستدامة بما يسهم في تعزيز دور المركز محلياً ودولياً ويحقق الريادة للقطاع المالي غير المصرفي في هذا المجال.

وتأتي في مقدمة قضايا الاستدامة تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب. وتكمن أهمية معالجة ذلك الاختلال، ليس فقط في الناحية الاجتماعية، ولكن أيضًا للأهمية الاقتصادية البالغة لتضمين المرأة وتمكينها في النشاط الاقتصادي، حيث أشار أحد تقارير البنك الدولي إلى أن تمكين المرأة اقتصاديًا يمكن أن يرفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة بنسبة تتراوح بين 10% إلى 37%، وذلك بالإضافة لاستغلال قدرات الشباب ودمجهم في النشاط الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، فقد قامت الهيئة بإصدار العديد من القرارات التنظيمية للجهات الخاضعة لرقابتها بما يساهم في تعزيز ثقافة الاستدامة وتمكين المرأة وتحقيق مبادئ المساواة وعدم التمييز بين الجنسين، حتى أطلقنا على عام 2020 عام الاستدامة والمرأة لما شهده من قرارات

> تركز استراتيجية الهيئة على كيفية تحويل النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات إلى تنمية مستدامة تساعد في حماية البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول وخفض معدلات الفقر والمساواة بين الجنسين
>
> من الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية 2018-2022

جريئة حاولنا من خلالها رسم خارطة طريق لتعميق مستويات الاستدامة بالقطاع المالي غير المصرفي وتحقيق الريادة في هذا المجال.

فعلى مستوى تمكين المرأة، أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (50) لسنة 2020 بشأن وجوب تمثيل عنصر نسائي واحد على الأقل بمجالس إدارات الاتحادات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية، وتم إطلاق أول تطبيق ذكي يتيح قاعدة بيانات عن الكوادر النسائية المؤهلة لعضوية مجالس الإدارات.

وعلى مستوى التواجد الدولي والتوافق مع الممارسات الدولية في مجال الاستدامة وتعزيز تواجد القطاع المالي غير المصرفي على خريطة الاقتصاد الأخضر، وافق أعضاء شبكة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية للأنظمة المالية الخضراء (NGFS) على انضمام هيئة الرقابة المالية لعضويتها.

وعلى مستوى تعزيز المساواة بين الذكور والإناث و إتاحة التمويل للمرأة، أصدرت الهيئة قرارها رقم (204) لسنة 2020 بشأن تحديد الضوابط الواجب مراعاتها عند إصدار واستمرار الترخيص بمزاولة النشاط، وفي مقدمتها حظر التمييز على أساس الجنس، وتحقيق العدل والمساواة والإنصاف بين الجنسين في جميع مراحل التعامل. كما صدر القرار رقم (205) لسنة 2020 والذي يمنح الشركات والجهات المالية غير المصرفية حال مزاولة نشاطها وبلوغ نسبة التعامل مع المرأة 25% أو أكثر كشخص طبيعي أو اعتباري، تخفيضاً على رسم التطوير أو مقابل الخدمات بنسبة 50% وبحسب نسبة التعامل مع المرأة.

لقد أطلقنا مبادرة جديدة «مبادرة الدعم الفني» لتعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على ممارسات الاستدامة للشركات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي، والتي أبدت رغبتها في التعرف على والاستفادة مما تقدمه الهيئة في هذا المجال من خلال سلسلة من الندوات عبر شبكة الإنترنت.

لقد عززنا إنجازاتنا في دعم القيادات النسائية في القطاع من خلال عدد من الأنشطة شملت تطوير تطبيق «تمكين المرأة»، والذي يقدم قاعدة بيانات يمكن الوصول إليها من قبل الشركات المهتمة بالتواصل مع المرشحات المحتملات للانضمام إلى مجالس إدارتها.

وعلى مستوى رفع مستويات الوعي والثقافة بمبادئ الاستدامة فقد أطلقنا مبادرة «الدعم الفني» لتعزيز ممارسات الاستدامة للشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي من خلال سلسلة من الندوات وورش العمل والتدريب عن بعد. ولقد ختمنا عام 2020 بإطلاق أول جائزة للتميز للمرأة العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية، كنوع من التقدير لما تقدمه المرأة المصرية من مجهود وإنجاز على مستوى الأنشطة والأعمال، ونأمل في مواصلة هذا النهج الجديد.

ونحن نودع عاماً قاسياً ليس على وطننا العزيز فقط بل على العالم أجمع، نستقبل عام جديداً ويحدونا الأمل الكبير في استمرار إنجاز خارطة الاستدامة التي رسمناها في استراتيجيتنا للأنشطة المالية غير المصرفية، وبما يسهم في تسريع تحول الاقتصاد المصري نحو تطبيق مبادئ الاقتصاد الأخضر والتمويل المستدام، بالإضافة لترسيخ مبادئ الإفصاح والحوكمة والإدارة الرشيدة ومراعاة المخاطر البيئية والتغير المناخي بما يمكن الاقتصاد المصري من جذب أكبر الاستثمارات الموجهة نحو التمويل المستدام أو التمويل الأخضر.

وتأمل هيئة الرقابة المالية في أن ترتقي إلى مستويات أعلى من الاستدامة بهدف تمكين الأنشطة المالية غير المصرفية من التوافق مع المعايير والتطورات الدولية. إن تمكين الشركات من التوسع إقليميًا وعالميًا وتزويدها بممارسات الحوكمة والإفصاح الضرورين لتكون قادرة على المنافسة على المستوى العالمي لمن أولوياتنا في العام القادم. وتبقى تطلعاتنا عالية جدًا، من خلال العمل على دعم الأسواق وتوجيهها نحو التوافق مع اتجاهات وممارسات التمويل المستدام.

وفقنا الله وإياكم إلى ما فيه خير البلاد والعباد

د. محمد عمران

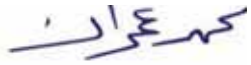

رئيس مجلس إدارة الهيئة

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
الهيئة العامة
للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

لمحة عن الهيئة العامة للرقابة المالية

- اختصاصات الهيئة
- مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls

نبنى الجسـور لا الحـواجز

اختصاصات الهيئة

أنشئت الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب القانون رقم 10 لسنة 2009، وتختص الهيئة بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية بما في ذلك أسواق رأس المال، وبورصات العقود الآجلة، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم، وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والتمويل الاستهلاكي، وذلك بهدف تحقيق سلامة واستقرار تلك الأسواق والأدوات وتنظيم الأنشطة وتنميتها وتعظيم قدرتها التنافسية على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتختص بما يلي:

مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية

سوق رأس المال

تتمثل مساهمة سوق رأس المال في الاقتصاد القومي من خلال دوره في تشجيع تحويل المدخرات المتراكمة إلى استثمارات في مشروعات جديدة تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب ذلك فإن سوق رأس المال بما يملكه من تقنيات تكنولوجية عالية وتشريعات محكمة يستطيع توفير مناخ استثماري جاذب.

رأس المال السوقي

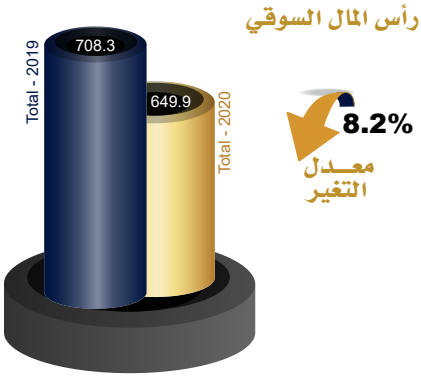

القيمة بالمليار جنيه

قيمة إصدارات الأوراق المالية

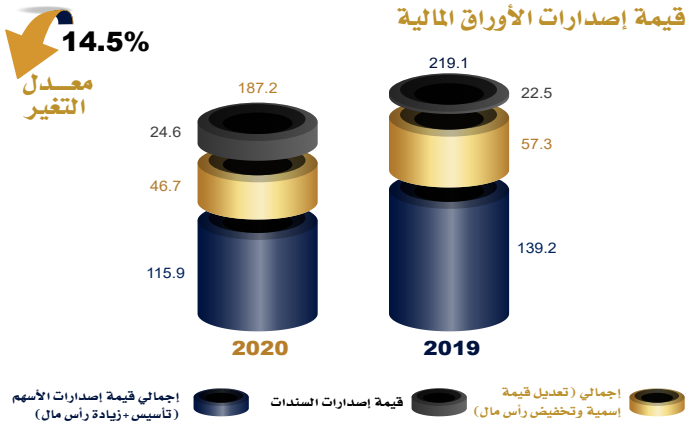

القيمة بالمليار جنيه

إجمالي قيمة التداول

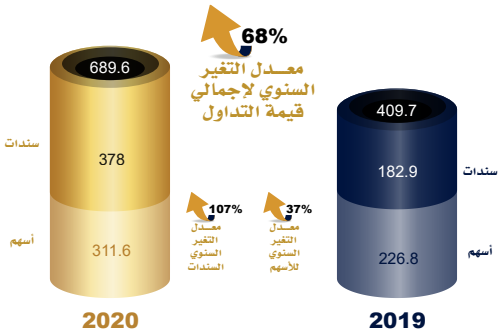

القيمة بالمليار جنيه

التأمين

يعد قطاع التأمين من أهم أنشطة الخدمات المالية غير المصرفية، ويدخل ضمن القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث يرتبط ارتباطاً تكاملياً بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. ويساهم قطاع التأمين في إدارة الأخطار التي تتعرض لها الأصول الاقتصادية، مما يجعله أبرز أدوات استقرار واستمرار هذ القطاعات في ممارسة أنشطتها. وقد حرصت الهيئة على تفعيل مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحديث التشريعات المنظمة لهذا النشاط.

إجمالى الأقساط

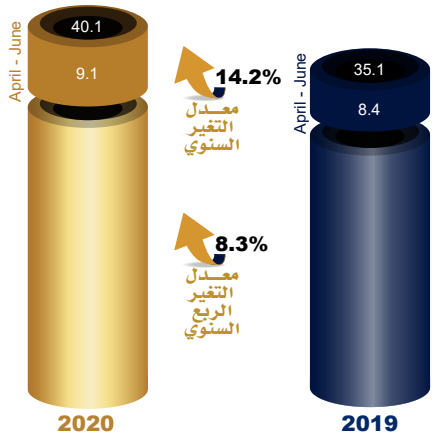

القيمة بالمليار جنيه

استثمارات صناديق التأمين الخاصة

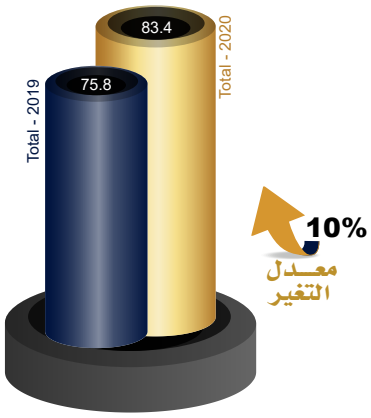

القيمة بالمليار جنيه

إجمالى التعويضات المسددة

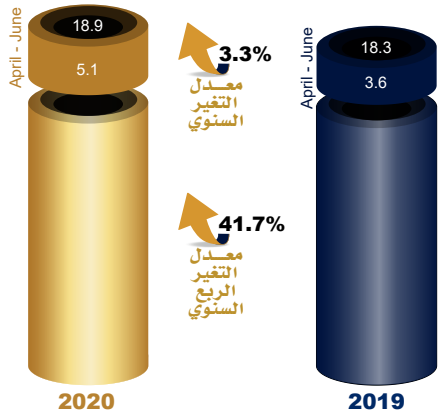

القيمة بالمليار جنيه

إجمالى استثمارات شركات التأمين

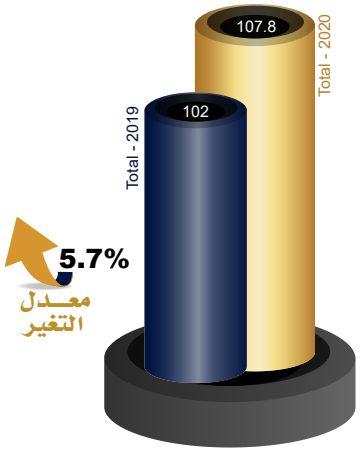

القيمة بالمليار جنيه

نشاط التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم

حجم التمويل العقاري الممنوح

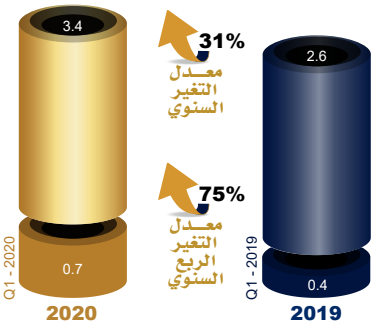

القيمة بالمليار جنيه

إجمالى قيمة عقود التأجير التمويلى

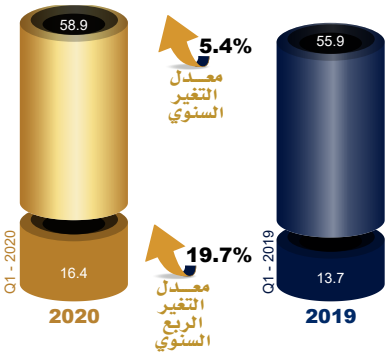

القيمة بالمليار جنيه

إجمالى قيمة الأوراق المخصمة

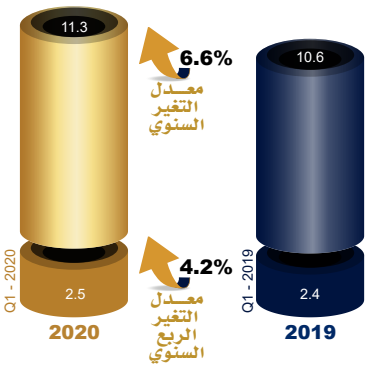

القيمة بالمليار جنيه

التمويل متناهي الصغر

في إطار اهتمام الهيئة بتحقيق الشمول المالي وتمكين المرأة والشباب كأحد أهداف التنمية المستدامة، فقد قامت بدعم نشاط التمويل متناهي الصغر من خلال رفع كفاءة العاملين به، وكذا توعية المجتمع عن دور التمويل متناهي الصغر، بالإضافة إلى إصدار العديد من القرارات التنظمية والرقابية التي كان لها آثار إيجابية على نتائج هذا النشاط. ومن المتوقع استمرار هذه الآثار خلال الأعوام القادمة؛ حيث قامت الهيئة بالسماح لجهات التمويل متناهي الصغر بممارسة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر، وإصدار نظام السداد الإلكتروني في منح التمويل والتحصيل، واستخدام نظم المدفوعات من خلال التليفون المحمول. وقد أصدرت الهيئة هذا العام قانون رقم (201) لسنة 2020 بشأن تعديل أحكام قانون التمويل متناهي الصغر ليشمل نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

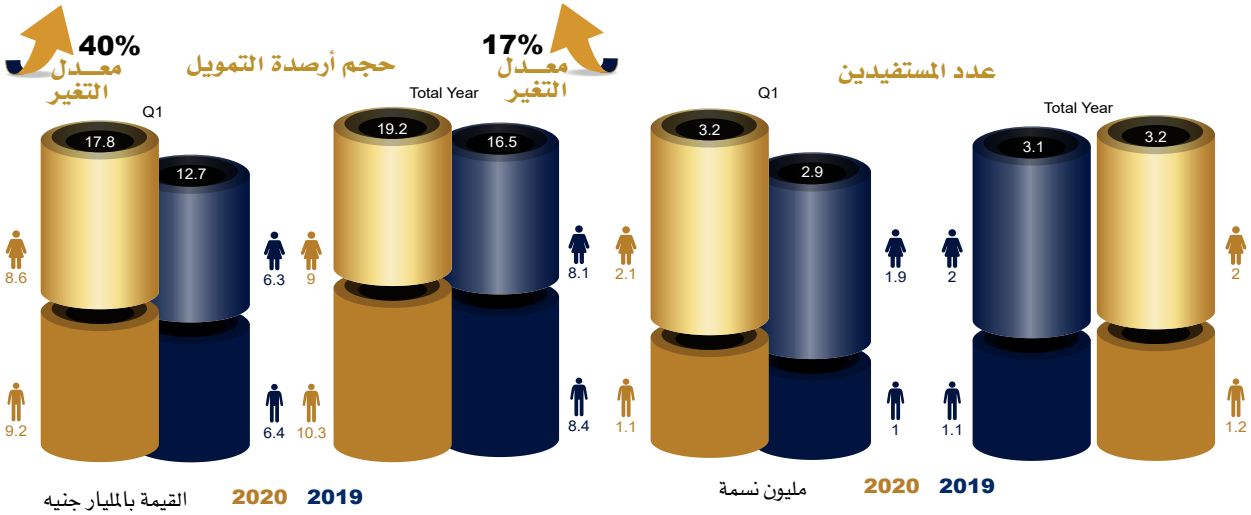

سجل الضمانات المنقولة

انطلاقًا من حرص الهيئة على تطوير الخدمات المالية غير المصرفية وتوفير التمويل اللازم لأنشطة مثل التمويل العقاري والتأجير التمويلي، فقد تعاقدت الهيئة في نهاية 2017 مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني "I-Score" لإنشاء وتشغيل السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة، وقد تم تشغيل السجل الإلكتروني وإطلاقه لأول مرة في 11 مارس 2018.

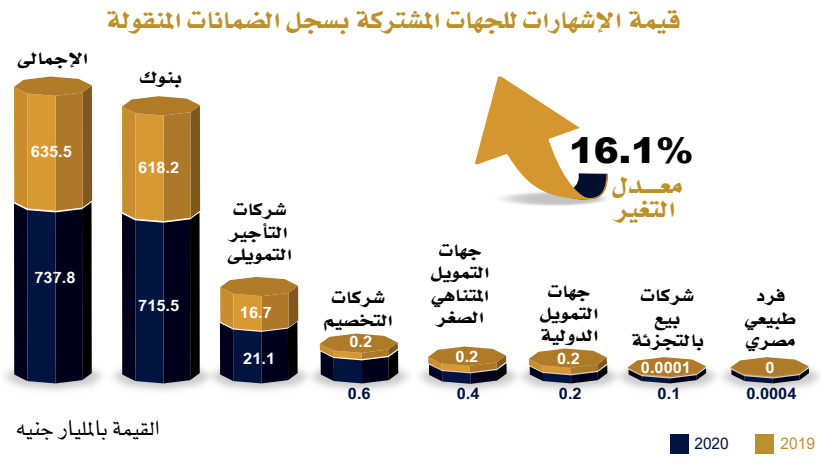

2

- مجلس إدارة الهيئة
- مهام المجلس
- اللجان الاستشارية
- ميثاق شرف العاملين
- الجهات التابعة
- الامتثال والإفصاح

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls

نبنى الجسـور لا الحـواجز

تعد مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية هي المقياس الذي يُعبر عن مدى نفاذ استراتيجية الهيئة الداخلية والخارجية ورؤيتها الاستباقية والتي ترتكزعلي عدة أركان أهمها مبادئ الحوكمة المؤسسية؛ حيث تعد الحوكمة بشقيها الداخلي والخارجي إحدى أبرز اهتمامات الهيئة لعام 2020 والتي أولتها اهتمامًا خاصًا. فالإدارة الرشيدة وتطبيق معايير الجودة الشاملة داخليًا وخارجيًا والتخطيط الاستباقي -وخصوصا في ظل الأزمات كما حدث في عام 2020 بسبب جائحة كورونا -هي أحد أركان استراتيجية الهيئة والتي أفردت لها هدفًا خاصًا في استراتيجيتها، وهو الهدف الخامس.

وقد تم اختيار مجلس إدارة الهيئة بحيث يكون مجلسًا متكاملًا يستطيع القيام بالأعمال والمسؤوليات المنوطة به. وقد روعي فيه التنوع وتعدد التخصصات ما بين الخبرات الفنية والتمويلية والاقتصادية والقانونية. كما اعتمدت الهيئة هيكلًا تنظيميًا داخليًا منذ ما يقرب من عامين، آخذاً في اعتباره استحداث إدارات تضمن الحوكمة الداخلية والخارجية متمثلة في إدارة المراجعة الداخلية والإدارة المركزية للمخاطر والالتزام، والتي تقوم بترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة وتطبيقها بما يحسن من مستويات الشفافية والنزاهة، والعمل مع إدارات الهيئة المختلفة للتأكيد على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية وتعزيز فرص النمو بها.

مجلس إدار الهيئة

د. محمد عمران
رئيس مجلس إدارة الهيئة

المستشار. رضا عبد المعطي
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة

القاضى. خالد النشار
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة
حتى أكتوبر 2020

أ. جمال نجم
عضو مجلس إدارة الهيئة

أ.علاء الدين عامر
عضو مجلس إدارة الهيئة
حتى يونيو 2020

د. محمد معيط
عضو مجلس إدارة الهيئة
حتى يوليو 2020

د. أيمن أحمد رجب
عضو مجلس إدارة الهيئة

أ. عبد الحميد إبراهيم
عضو مجلس إدارة الهيئة

د. رشا راغب
عضو مجلس إدارة الهيئة
منذ أغسطس 2020

د محمد حافظ صقر
عضو مجلس إدارة الهيئة

مهام المجلس

1. وضع الاستراتيجية العامة للهيئة والسياسات التنفيذية ومراقبة تنفيذها
2. وضع القواعد التنفيذية لتنظيم والترخيص بمزاولة الأنشطة التي تختص الهيئة بالرقابة عليها
3. وضع قواعد التفتيش والرقابة على الجهات والأفراد الخاضعين لرقابتها
4. تحديد مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئة
5. اعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة واللوائح المالية والإدارية وشئون العاملين
6. وضع قواعد الاستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية لمعاونة الهيئة على القيام بعملها
7. الموافقة على الموازنة التقديرية للهيئة وعلى حسابها الختامي
8. إبداء الرأي في كافة مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالأنشطة التي ينظمها هذا القانون

ولم يكتف مجلس الإدارة بالتخصصات الموجودة في حدوده؛ بل قام بتشكيل العديد من اللجان الاستشارية، والتي تم تعديل تشكيلها بالقرار رقم 182 لسنة 2020 لتضم عددًا من المتخصصين وأهل الخبرة في مجال الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية لإبداء الرأي وتقديم المشورة للهيئة، بشأن تنمية الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية وتطوير نظم العمل بها وتحسين قدرتها التنافسية، وتشمل:

اللجان الاستشارية

وبالإضافة إلى دور اللجان الاستشارية القطاعية، فقد قامت الهيئة بتبني سياسات الحوار المجتمعي مع الأطراف المرتبطة والأطراف ذات العلاقة في إصدارها وتطبيقها للقرارات التنظيمية للأسواق المالية غير المصرفية بما يعزز سياسة الإفصاح والشفافية والمشاركة في دعم واتخاذ القرارات.

ميثاق قواعد السلوك وشرف المهنة للعاملين

وإزاء أهمية الدور الذي تضطلع به الهيئة في مباشرة مهامها على الأنشطة المالية غير المصرفية بما في ذلك إجراءات الترخيص والتفتيش والإشراف على نشر المعلومات المتعلقة بالأسواق ووضع ضوابط المنافسة بما يحمي حقوق المتعاملين، فقد تم وضع ميثاق يحمل اسم «ميثاق قواعد السلوك وشرف المهنة» بهدف العمل على رفع مستوى أداء الهيئة في ممارستها لاختصاصاتها المختلفة، وتتمثل القيم والمبادئ الأساسية في:.

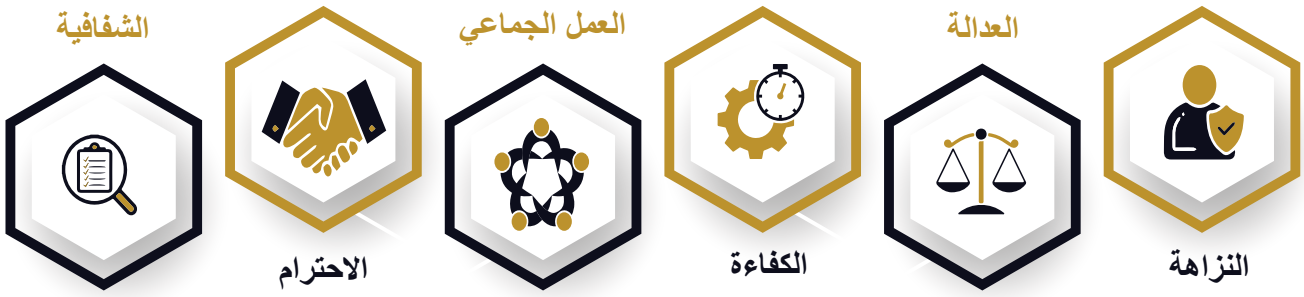

كما تقوم الهيئة بعمل تقييمات داخلية دورية شاملة عن طريق التعاون بين إدارة الموارد البشرية ورؤساء الإدارات المختلفة؛ للوقوف على المميزين من العاملين ومكافأتهم معنويًا وماديًا بالشكل اللائق.

حماية حقوق المتعاملين

وفي إطار حماية حقوق المتعاملين، تقوم الهيئة بإيلاء عناية خاصة بشكاوى المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية وسرعة الرد عليهم ودعم الأطراف المتضررة وتطبيق القانون بصرامة على الجهات المخالفة.

وقد قام مدير متابعة الشكاوى الحكومية - منظومة الشكاوي الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء- بتوجيه الشكر والتقدير للهيئة على الإنجاز المحقق على المنظومة خلال عام 2020، بتحقيق نسبة إنجاز بلغت 92%، بإجمالي عدد 1915 شكوى، تم الانتهاء من دراستها وفحصها لدى المختصين بالهيئة، بالرغم من تضاعف عدد الشكاوى الموجهة للهيئة خلال هذا العام مقارنة بالعام السابق 2019 والبالغة (142 شكوى)، بنسبة زيادة تجاوزت 13 ضعف شكاوى العام السابق، وخاصة أن الهيئة استقبلت العديد من الشكاوى المتعلقة بتأجيل سداد القروض الممنوحة من الشركات والجمعيات، وكان للهيئة الدور البارز في التخفيف عن كاهل المقترضين بالتنسيق مع الجهات المانحة، بالإضافة إلى صرف التعويضات من الصندوق الحكومي للتأمين ضد حوادث المركبات السريعة.

وفي سبيل تحقيق الهيئة لأهدافها تتبعها الجهات التالية:

الجهات التابعة

الامتثال والإفصاح

وفقًا لدستور جمهورية مصر العربية الصادر في ٢٠١٤ والذي نصت المادة ٢١٧ منه على أن: «تقدم الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية تقارير سنوية إلى كل من رئيس الجمهورية، ومجلس النواب، ورئيس مجلس الوزراء، فور صدورها».

وهو ما تقوم به الهيئة بصفة دورية إعمالاً لنص الدستور المصري وحرصًا على تعزيز قيم الإفصاح والشفافية.

كما تقضي المادة ١٧ من القرار الجمهوري رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩، منه على أن: «يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات مراجعة حسابات الهيئة وفق ما يقرره قانونه».

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
الهيئة العامة
للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

ملخص الاستراتيجية الشاملة للهيئة وتطبيقها

3

- التكيف ومواجهة المخاطر
- النمو الاحتوائي والشمول المالي
- مكافحة الفساد وغسل الأموال
- الحوكمة
- الرقمنة والابتكار
- بناء القدرات

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls

نبنى الجسـور لا الحـواجز

انعكس تبني الهيئة لمبادئ الحوكمة والقيادة الرشيدة في تحقيق معدلات انجاز عالية لاستراتيجيتها الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية (2018-2022) والتي يتم تحديثها ومراجعة أهدافها وإعادة ترتيبها إذا لزم الأمر بشكل دوري. وتتماشى الاستراتيجية بشكل مفصل مع توجهات الدولة المصرية وأولوياتها، ورؤية مصر 2030. كما تلتزم استراتيجية الهيئة بمعايير الجودة الشاملة؛ حيث تستخدم مؤشرات الأداء المختلفة لقياس كل هدف من أهداف الاستراتيجية العشر.

- خلق نظام مالي غير مصرفي احتوائي ومحفز للنمو الاقتصادي.
- تحسين معدلات الشمول المالي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
- تحسين مستويات الشفافية ومكافحة الفساد.
- تحقيق إدارة أفضل للمخاطر المتعلقة بسلامة واستقرار النظام المالي.
- المساهمة في تحسين تنافسية الاقتصاد القومي وجاذبيته للاستثمارات الأجنبية.
- تطوير الأسواق المالية غير المصرفية وابتكار حلول وخدمات مالية غير تقليدية.
- رفع مستويات التوعية والثقافة المالية.
- تحقيق المزيد من الانفتاح للقطاع المالي غير المصرفي على الاقتصاد العالمي.
- تقوية الإطار التشريعي للقطاع المالي غير المصرفي وتجهيز البنية التشريعية والقانونية والتكنولوجية اللازمة لاستحداث أدوات مالية جديدة وإجراء العديد من الإصلاحات الهيكلية.
- تحسين مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة وتقوية الإطار المؤسسي للقطاع.

وأظهرت الأزمة العالمية الأخيرة المتعلقة بوباء كورونا المستجد (كوفيد- 19) مدى مرونة استراتيجية الهيئة؛ حيث عملت كدليل استرشادي تفاعلي متكامل لما تحتويه من أهداف تتعلق بملف إدارة الأزمات والحوكمة، وتم إعادة ترتيب الأولويات والملفات والتركيز على أهداف الاستراتيجية التي تتناسب مع الظروف الاستثنائية والواقع الجديد الذي فرضته ظروف الجائحة، وذلك في ظل التوجهات العالمية للأسواق المالية لمواجهة هذه الظروف الاستثنائية.

وقد ظهرت عدة مبادئ كأولوية في عام 2020 وأهمها إدارة الأزمات والحوكمة الرشيدة لضمان استقرار السوق؛ حيث قامت إدارة الهيئة باستخدام الاستراتيجية بفاعلية لمواكبة الخطوات والإجراءات السريعة للحكومة المصرية؛ لتصدر الهيئة حزمة من القرارات التنظيمية الاستباقية لضمان استقرار السوق وحماية المتعاملين والمستثمرين من الآثار الاقتصادية العنيفة للجائحة.

ولما كان التوجه العالمي لمواجهة الوباء يركز على تسليط الضوء على بعض أهم الملفات، وهي حماية الأسواق والرقمنة والابتكار والتدخل السريع وزيادة الشمول المالي والحوكمة وتعزيز الممارسات المستدامة، فقد قامت الهيئة بدراسة حالة الأسواق المالية غير المصرفية، وقامت بتبني التوجهات العالمية وترتيبها حسب ما تقتضيه الحالة المصرية كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (3-1): الموضوعات ذات الأولوية وتوافقها مع استراتيجية الهيئة

الموضوعات ذات الأولوية	التوافق مع الاستراتيجية
التكيف ومواجهة المخاطر	الهدف التاسع
النمو الاحتوائي والشمول المالي	الهدف الأول - الهدف الثاني
مكافحة الفساد وغسل الأموال	الهدف السادس
الحوكمة	الهدف الخامس
الرقمنة والابتكار	الهدف الثالث – الهدف الرابع - الهدف السابع
بناء القدرات	الهدف العاشر

أولاً: التكيف ومواجهة المخاطر

كانت إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية على وعي كامل بحجم الجائحة وتأثيرها على السوق المحلية، وتماشيًا مع سياسة الدولة المصرية في احتواء الأزمة، كان الهدف التاسع -والذي يعني بالتكيف وإدارة الأزمات والمخاطر- هو أول هدف على قائمة أولويات الهيئة؛ حيث يُعد سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية واستمرار كفاءتها في ظل الظروف الراهنة من أهم أولويات الهيئة. وقد اتخذت الهيئة العديد من المبادرات والقرارات للتخفيف من الآثار الاقتصادية للفيروس وللتخفيف على المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية، وبصفة خاصة الفئات الأكثر احتياجًا والمتوقع تأثرها من توابع فيروس كورونا بصورة أكثر حدة.

وقد ظهرت الرقمنة كأحد أهم الحلول التي اتبعتها الهيئة لمواجهة الوباء، وخصصت جزءًا من تشريعاتها لتنظيم المعاملات في ظل الأزمة، وهو ما سيتم مناقشته في جزء خاص بها لاحقًا.

قامت الهيئة بإصدار عدة قرارات تنظيمية للتيسير على العاملين بالقطاع المالي غير المصرفي بكافة قطاعاته التي تقوم الهيئة بالإشراف عليها وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (3-2): مجهودات الهيئة في مواجهة الجائحة

الهدف	مجهودات الهيئة
حماية استقرار الأسواق المالية غيرالمصرفية وحماية المتعاملين بها	- حجز المخصصات الكافية لتطبيق معايير المحاسبة وبصفة خاصة معيار (47). - تعديل الأحكام المنظمة للتعامل على أسهم الخزينة من خلال الشركات المقيدة بالبورصة. - إجراء أول اختبار للإجهاد وتحليل السيناريوهات للوقوف على مدى ملاءة مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي.
ضخ المزيد من الأموال لزيادة رأس مال الشركات	قرار الهيئة بشأن تنظيم توزيع أرباح الشركات بما يتناسب مع مؤشر الملاءة المالية للشركات العاملة في قطاع التأمين والتمويل الإستهلاكي والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتمويل متناهي الصغر.

الهدف

التيسير على المتعاملين بالسوق ومواجهة التداعيات الاقتصادية لفيروس

مجهودات الهيئة

سوق المال والبورصة

- مدّ المهلة الممنوحة للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية ولم تقم بإتمام إجراءات تنفيذ الطرح لمدة تسعة أشهر أخرى تنتهي في 31 ديسمبر2020.
- جواز تلقي شركات السمسرة في الأوراق المالية لأوامر العملاء من خلال البريد الالكتروني أو الرسائل النصية باستخدام تطبيقات الهاتف المحمول
- مدّ مُدة تقديم القوائم المالية للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية والشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية والخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة
- إعادة تنظيم صندوق حماية المستثمر، على نحو يسمح للصندوق بعد موافقة الهيئة بأن يستثمر ما لا يجاوز 10% من أمواله في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة بالإضافة إلى السماح له أن تزيد نسبة ملكيته أو شراء وثائق استثمار جديدة بشركة صندوق استثمار مصر المستقبل على أن يكون ذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي يضعها مجلس إدارة الصندوق بعد اعتمادها من الهيئة.
- مدّ المهلة الممنوحة للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية ولم تقم بإتمام إجراءات تنفيذ الطرح وفقًا لنص الفقرة الثالثة من المادة رقم (1 مكرر) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية لمدة تسعة أشهر أخرى تنتهي في 31 ديسمبر 2020،
- عقد الجمعيات العمومية
  - تدعيم النظم الإلكترونية للتصويت في الجمعيات العمومية من خلال ضرورة قيام الشركات بإعداد نظام للتصويت عن بُعد من قبل المساهمين الذين يحق لهم المشاركة والتصويت في الجمعية العامة.
  - توجيه الشركات بالاستفادة من إمكانية عقد الجمعية العمومية في أكثر من موقع في ذات الوقت شريطة توافر النظم الالكترونية التي تربط بين المواقع المختلفة ببعضها وتسمح بالتواصل الصوتي والمرئي من قبل المساهمين الذين يحق لهم المشاركة في اجتماعاتها.
  - إتاحة آلية الإنابة في التصويت عن طريق أحد أمناء الحفظ – المرخص لهم بمزاولة النشاط -أو الملاك المسجلين وفقا لأحكام قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية.
  - السماح بحضور مندوبين عن المساهمين لاجتماعات الجمعية العامة بموجب توكيل أو تفويض كتابي.
  - التزام مسؤولي الشركات عند عقد الجمعيات العمومية بمراعاة إرشادات وزارة الصحة المصرية للوقاية ومنع انتشار فيروس كورونا.

نشاط التأمين

- ألزمت الهيئة شركات التأمين بمنح عملائها -من حملة الوثائق -مهلة إضافية، بخلاف ما ورد بوثائق التأمين لسداد أقساط التأمين وفقاً لنوع وطبيعة الوثائق.
- توجيه عملاء شركات التأمين لاستخدام وسائل الدفع الإلكتروني المتاحة، والتزام شركات التأمين بسداد التعويضات المستحقة حال تحقق الخطر المغطى تأمينيًا بوثائق التأمين الصادرة في أسرع وقت ممكن عن طريق وسائل الدفع المتعددة لدى كل شركة، وبما يسهم في تعزيز الثقة المتبادلة بين العملاء وشركات التأمين.
- منح وثائق التأمين الطبي والسيارات مهلة سداد ثلاثون يوماً من تاريخ استحقاق القسط وفي حالة تجاوز فترة السداد الممنوحة وإلغاء الوثيقة فأنه يجوز أن يتم إعادة سريانها وفقاً للإجراءات المتبعة بالشركات دون تحمل أية رسوم ادارية أو إصدار جديدة

الهدف	مجهودات الهيئة
التيسير على المتعاملين في السوق ومواجهة التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد	**أنشطة التمويل** (تمويل عقاري – تأجير تمويلي – تخصيم) توجيه شركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم الخاضعة لرقابة الهيئة، بالقيام بتأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية لعملائها (مؤسسات / أفراد) لمدة ستة أشهر، مع إعفائهم من غرامات التأخير التي تترتب على ذلك.
	نشاط التمويل متناهي الصغر **للحفاظ على استقرار تمويل 3.2 مليون مشروع للمواطنين أصحاب الدخول الصغيرة، بادرت الهيئة بإصدار حزمة من التدابير للتيسير على عملاء نشاط التمويل متناهي الصغر:** ● تيسيرات للعملاء المنتظمين في السداد. ● تخفيض تكلفة التمويل للعملاء المنتظمين في السداد. ● اتفاق جهات التمويل متناهي الصغر مع شركات التأمين في قيام الجهة نيابة عن عملائها بسداد قيمة أقساط التأمين الإلزامي متناهي الصغر ضد مخاطر الوفاة والعجز الكلي المستديم، لحين تحسن الأوضاع. ● تقديم خدمات مالية مجانية، مثل تحمل عبء مصروفات المعاملات المالية الإلكترونية المختلفة التي تتم مع جهات الدفع الإلكتروني الأخرى بخلاف البنوك، و/أو مصاريف التحصيل الميداني. ● إعفاء العملاء من عمولة السداد المعجل للمديونيات القائمة في تاريخه. ● تخفيض قيمة المصاريف الإدارية لتجديد التمويلات القائمة اعتبارًا من تاريخه. ● تخفيض/ ترحيل قيمة الأقساط المُستحقة من العملاء بما يعادل 50% من قيمة كل قسط. ● مراجعة سياسة التسعير الخاصة بالتمويلات الجديدة. ● تشكيل لجنة متخصصة أو أكثر على مستوى الجهة المانحة للتمويل متناهي الصغر؛ للنظر في تقدير الظروف الاستثنائية الراهنة للعملاء ذوي حالات عدم الانتظام، وبشكل خاص أصحاب المشروعات متناهية الصغر بالقطاعات الاقتصادية الأكثر تضررًا من الأزمة. ● مطالبة جهات التمويل بمراعاة المرونة اللازمة في تفعيل آلية الجدولة للتمويلات غير المنتظمة في وقت مناسب درأً للتعثر، ووفقًا لدراسة كل حالة على حدة، وبما يسمح بالسداد الملائم لقدرة العميل الراهنة. ● اعتماد كل جهة لخطة استمرارية العمل وحالات الطوارئ، بما يحقق إدارة فعالة للموارد البشرية والمادية لديها في مواجهة الظروف الراهنة.

ثانيًا: النمو الاحتوائي والشمول المالي

وسَعت إدارة الهيئة مفهومها للنمو الاقتصادي، ليصبح نموًا اقتصاديًا شموليًا لاسيما في ظل أزمة الجائحة، وهو ما يتطلب نموًا احتوائيًا يضمن عدالة توزيع الفرص والموارد بين أفراد السوق والمتعاملين به؛ ليصبح كافة أطراف السوق شركاء في عملية التنمية، كما يضمن آليات حوكمة رشيدة تحد من مواطن التعرض لمخاطر الفساد. ولقد زادت أهمية هذه العوامل بشكل خاص في ظل الظروف الحالية لوباء كورونا المستجد، بما أدى لقيام الهيئة بعدة خطوات من شأنها دعم النمو الاحتوائي والشمول المالي كأحد أهداف الهيئة الرئيسة، وذلك كما يلي:

1. إصدار قواعد تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي

قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بداية من مارس 2020 بإصدار العديد من القواعد التنظيمية للقانون رقم (18) لسنة 2020 الذي يعني بتنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي، والذي يعد أحد أهم الخطوات المتعلقة بدعم الشمول المالي والنمو الاحتوائي في القطاع المالي غير المصرفي.

ويُعد التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية لوصول التمويل للفئات ذات الدخل المحدود؛ حيث تساهم هذه الكيانات بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي، بما تتيحه للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل من استخدام الخدمات المالية بدلا من قصرها على الشركات الكبرى والأفراد ذوي الملاءة المالية؛ حيث إن معظم عمليات الاقتراض التي تتم في الاقتصاديات النامية تتم بين الأفراد خارج النظام المالي؛ مما يفوت على الاقتصاد والأفراد فرصًا استثمارية. ويحقق التمويل الاستهلاكي منافع متعددة على مستوى الاقتصاد القومي؛ حيث إن آليات التمويل الاستهلاكي تساعد على زيادة الطلب المحلي وبالتالي زيادة الاستثمار والتشغيل وزيادة النمو الاقتصادي.

وقد حقق قطاع التمويل الاستهلاكي نموًا ملحوظًا منذ صدور قرارات الهيئة التنظيمية والرقابية، والتي اتسمت بالمرونة، وأدى إلى رغبة عدة شركات في الحصول على رخصة مزاولة النشاط، وخصوصًا أثناء فترة وباء كورونا لما يتيحه القرار لمتوسطي ومحدودي الدخل من مضاعفة قدراتهم الشرائية، ويتيح السداد على آجال تتناسب مع قدراتهم المالية.

2. إصدار ضوابط لتنظيم عمل صناديق الاستثمار المتخصصة:

أتاحت الهيئة بديلًا تمويليًا أمام شركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتمويل متناهي الصغر، من خلال استحداث نوعية جديدة من صناديق الاستثمار متخصصة في الاستثمار في القيم المنقولة؛ مما يمكن الشركات من الحصول على القيم الحالية للأقساط المستحقة، ويحقق التكامل بين الأنشطة المالية غير المصرفية، كما يعمل على خلق أدوات تمويلية غير تقليدية.

3. السماح للأشخاص الطبيعيين بممارسة نشاط تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمية:

قامت إدارة الهيئة بإدخال تعديل باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الضمانات المنقولة؛ ليضيف الأشخاص الطبيعيين إلى جانب الجهات الاعتبارية في مجال إتاحة التمويل للمشروعات الإنتاجية والخدمية، بضمان حقوق لمنقولات في حيازة المدين وإشهارها في السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة. ويُحدث هذا التعديل نقلة نوعية؛ حيث يقدم مزيدًا من التيسير لإتاحة التمويل للمشروعات الإنتاجية والخدمية، وبصفة خاصة المشروعات المتوسطة والصغيرة والتي لا تستطيع أن تقدم ضمانة لتحصل على التمويل سوى الأصول المنقولة، كما تستفيد من بقاء الأصل المنقول –محل الضمانة- في حيازتها للاستخدام في نشاطها الإنتاجي والخدمي؛ مما يعزز جهود الهيئة في تحقيق النمو الاحتوائي.

4. إدخال نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة تحت مظلة قانون التمويل متناهي الصغر

ويهدف هذا التشريع إلى توحيد الإطار التشريعي للشركات المتوسطة والصغيرة مع الشركات متناهية الصغر، مما يُتيح تمويلاً غير تقليدي للشركات المتوسطة والصغيرة، ويساهم في رفع معدلات التنمية الاقتصادية في مصر باستيعاب مئات الآلاف من فرص العمل سنويًا؛ ومن ثم يُساهم في التخفيف من حدة البطالة. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة قدرة الفئات المستهدفة من المشروعات المتوسطة والصغيرة على الوصول لوسائل التمويل المختلفة، وذلك بالاستعانة بأفضل الممارسات الدولية في تنظيم عمل الجهات مقدمة التمويل، ويحد من المخاطر التي تتعرض لها، ويشجعها على التوسع في هذا النشاط، وكذلك يحمي حقوق الحاصلين على التمويل، من خلال وضع المؤسسات التي تقدمه تحت رقابة نظام إشرافي مُحكم.

5. مبادرة الهيئة العامة للرقابة المالية بفتح آفاق جديدة أمام صناديق الاستثمار

ويتيح هذا القرار لصناديق الاستثمار مزاولة الأنشطة المتخصصة من خلال الاستثمار المباشر في إقامة وتشغيل المشروعات الإنتاجية والخدمية، علاوة على ما يُتيحه من الاستثمار في الأوراق المالية الصادرة عن المشروعات الإنتاجية والخدمية التي تزاول الأنشطة المتخصصة. ويعتبر هذا النشاط مكملًا لنشاط صناديق الاستثمار الخيرية بما يتيح لها الاستثمار في المشروعات الإنتاجية والخدمية، ومن ناحية أخرى يتيح القرار أدوات استثمارية جديدة من خلال الاكتتاب في وثائق الاستثمار التي تصدرها هذه النوعية من صناديق الاستثمار.

ثالثاً: مكافحة الفساد وغسل الأموال

تعتبر الهيئة مكافحة الفساد وغسل الأموال- والمتمثل في الهدف الاستراتيجي السادس- إحدى أهم أدواتها لضمان لاستقرار وتحسين مستوى الشفافية في الأسواق المالية غير المصرفية وخصوصًا في ظل الظروف الراهنة. وتقوم الهيئة بإصدار التشريعات المنظمة والتي تضمن التزام المؤسسات المالية بالقواعد والأنظمة التي ينص عليها القانون لمكافحة غسل الأموال والذي يعد أحد أهم أولويات الهيئة في الوقت الحالي. وقد قامت الهيئة بإصدار القرار رقم (23) لعام 2020 بشأن الضوابط الرقابية الخاصة بقوائم العقوبات والقيود المالية المستهدفة في مجال مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية والذي يتضمن:

1. التعريف بقوائم العقوبات والقيود المالية المستهدفة (القوائم السلبية):

حيث حدد مجلس الأمن أسماء الأشخاص والكيانات التي تنطبق عليها العقوبات والقيود المالية المستهدفة ونظمها في صورة قوائم للجزاءات، وهي قوائم عقوبات ذات صلة بالإرهاب وتمويله، ووقوائم عقوبات ذات صلة بتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

2. التزامات البورصة المصرية والجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية بما تضمنته الإرشادات التفصيلية الصادرة عن وحدة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بالإرهاب وتمويله، وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

3. التزامات مسئولي مكافحة غسل الأموال.

4. التزامات مسئولي المراجعة الداخلية.

5. التزامات المراجعين الخارجيين.

رابعاً: حوكمة الشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي

وكما أوردنا سابقًا، تمثل الحوكمة ركنًا أساسيًا من أركان الاستراتيجية بشقيها المؤسسي وحوكمة الشركات، والذي يمثلها ويعبر عنها الهدف الخامس من أهداف الاستراتيجية الشاملة للهيئة العامة للرقابة المالية وهو الهدف المنوط به تحسين مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة وتقوية الإطار المؤسسي للقطاع كأحد أهم ركائز الاستراتيجية، والذي أولته الهيئة اهتمامًا بالغًا في عام 2020. وقد قامت الهيئة بإصدار القرار رقم (100) لسنة 2020 بشأن قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية والذي تتمثل أهم معالمه في:

خامساً : الرقمنة والابتكار

تُعد الرقمنة وتطبيقاتها المختلفة إحدى الطرق الرئيسية التي انتهجتها الهيئة للتعامل مع الجائحة وإحدى أذرع سياستها في إدارة الأزمة والمخاطر التي فرضتها الجائحة. كما ابتكرت إدارة الهيئة عدة قرارات من شأنها دعم التكنولوجيا المالية وإتاحة بدائل تمويلية مبتكرة للشركات. وقد تنوعت تطبيقات الهيئة وقراراتها المتعلقة بالتحول الرقمي ما بين إجراءات اتخذتها لدعم التباعد وتفعيل الإجراءات الاحترازية وقرارات لدعم تفعيل التكنولوجيا المالية، وأخرى لدعم الحوكمة المؤسسية، بالإضافة لما اتخذته الهيئة من قرارات لتحسين البنية التحتية الرقمية والتيسير على المتعاملين، وكذلك استخدام التكنولوجيا لدعم تمكين المرأة في القطاع المالي غير المصرفي عبر إطلاقها لتطبيق تمكين المرأة.

فعلى المستوى الداخلي

قامت الهيئة بما يلي:

1. تشكيل لجنة للتحول الرقمي؛ لوضع نظام فعال لتطوير وتحسين النظم الخاصة بالهيئة.
2. إنشاء إدارة للتحول الرقمي ضمن الهيكل التنظيمي للهيئة واختيار كوادر للعمل بها.
3. التعاقد مع إحدى الشركات المتخصصة في تقديم خدمات البحث والتدقيق وتقديم التراخيص والدعم الفني في شأن نظم مكافحة غسل الأموال والكشف عن المخالفين لأنشطة القطاع المالي غير المصرفي.

وعلى المستوى الخارجي

قامت الهيئة بإصدار عدة قرارات من شأنها الحفاظ على سلامة المتعاملين ودعم الحوكمة المؤسسية وتمكين المرأة، ويمكن توضيح جهود الهيئة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-3): جهود الهيئة فى إصدار عدة قرارات من شأنها الحفاظ على سلامة المتعاملين ودعم الحوكمة المؤسسية وتمكين المرأة

الهدف	مجهودات الهيئة
تفعيل إجراءات السلامة والتباعد الاجتماعي وتطبيق الإجراءات الاحترازية لمواجهة الوباء	● أعلنت الهيئة جواز تلقي شركات السمسرة في الأوراق المالية لأوامر العملاء من خلال البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية باستخدام تطبيقات الهاتف طبقا لبعض الشروط والأحكام. ● إتاحة إرسال الشكاوى عبر البريد الإلكتروني Complaints@fra.gov.eg. ● خدمة تلقى طلبات التسجيل في الدورات التدريبية للمهنيين عبر البريد الإلكتروني fsi@fra.gov.eg. التقدم بطلبات الترخيص والتجديد للمهنيين والمستندات المطلوبة عبر البريد الإلكتروني Profes-sionals@fra.gov.eg ● تقديم محاضر مجالس الإدارة ومحاضر الجمعيات العمومية العادية وغير العادية للتصديق عليها من خلال أي من البريدين الإلكترونيين التاليين GA.Governance@fra.gov.eg أو BOD. Governance@fra.gov.eg. ● تلقي القوائم المالية من خلال البريد الإلكتروني Financial.Statements@fra.gov.eg ● الالتزام بملء النماذج المخصصة لتلقي الخدمة والتي سيتم توفيرها على الموقع الإلكتروني للهيئة، وإرسال أصول المستندات المرفقة بالبريد العادي على مقر الهيئة عند طلبها.

الهدف	مجهودات الهيئة
دعم التكنولوجيا المالية	● **وافق مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية على مشروع قانون "تنظيم استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية".**
دعم الحوكمة المؤسسية	● إلزام الشركات بإعداد نظام للتصويت عن بُعد من قبل المساهمين الذين يحق لهم المشاركة والتصويت في الجمعية العامة. ● التزام مسؤولي الشركات عند عقد الجمعيات العمومية بمراعاة إرشادات وزارة الصحة المصرية للوقاية ومنع انتشار فيروس كورونا. ● توجيه الشركات للاستفادة من إمكانية عقد الجمعية العمومية في أكثر من موقع في ذات الوقت، شريطة توافر النظم الإلكترونية التي تربط بين المواقع المختلفة ببعضها وتسمح بالتواصل الصوتي والمرئي من قبل المساهمين الذين يحق لهم المشاركة في اجتماعاتها. ● إتاحة آلية الإنابة في التصويت عن طريق أحد أمناء الحفظ – المرخص لهم بمزاولة النشاط -أو الملاك المسجلين وفقًا لأحكام قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية.
دعم تمكين المرأة	● إطلاق المرحلة الأولى من تطبيق تمكين المرأة على نظام التشغيل المجاني لأجهزة الهواتف الذكية النقالة والحواسب اللوحية، لدعم وتمكين المرأة، لما تتيحه تلك المنصة الإلكترونية من قاعدة بيانات تضم كوادر نسائية-ذات خبرات متعددة-أمام الشركات للتيسير وزيادة فرصة الاختيار بينهن لشغل مقعد بمجالس إدارة الشركات. ● بدء العمل بالمرحلة الثانية للتطبيق مع الشركة المختصة.

سادسًا : بناء القدرات

على الرغم من تأثير جائحة كورونا على الجهات التعليمية والأذرع التدريبية لجميع الهيئات والمؤسسات المصرية والعالمية، وعلى الرغم من تأثر أداء الأذرع التدريبية للهيئة جراء الجائحة، لم تنفك الهيئة تقدم دورها في تطوير السوق عبر مركز المديرين المصري ومعهد الخدمات المالية عبر المنصات الإلكترونية. ويعد بناء القدرات -كأحد مؤشرات الأداء الرئيسية للهدفين السادس والعاشر المتعلقين بالحوكمة ونشر الثقافة المالية- من أهداف الاستراتيجية الشاملة للقطاع المالي غير المصرفي 2018-2022.

وفي خطوة استباقية قام الدكتور محمد عمران رئيس مجلس إدارة معهد الخدمات المالية-الذراع التدريبي للهيئة العامة للرقابة المالية-والسيد ألفارو مارتينيز المدير التنفيذي لمعهد دراسات البورصة IEB الأسباني، والمدعوم من بورصة مدريد بإبرام اتفاق للاشتراك في تنفيذ ومنح درجة الماجستير في الأسواق المالية ابتداءً من مايو المقبل. وتعد هذه الشراكة هي الأولى من نوعها في تاريخ الهيئة، حيث يهدف الماجستير إلى تزويد المشاركين به بمعرفة واسعة ومهنية بجميع مجالات الأسواق المالية، مع التركيز في نفس الوقت على إعدادهم لبيئة العمل من خلال العديد من المحاضرات والحالات والعروض التقديمية واستخدام Bloomberg ومحاكات التداول المختلفة.

وفيما يلي ملخص للبرامج التدريبية التي قدمتها الأذرع التدريبية للهيئة خلال عام 2020، وتجدر الإشارة إلى أن التراجع الطفيف في بعض نتائج أعمال مركز المديرين المصري ومعهد الخدمات المالية يرجع إلى الجائحة وما فرضته من إجراءات ومحاذير.

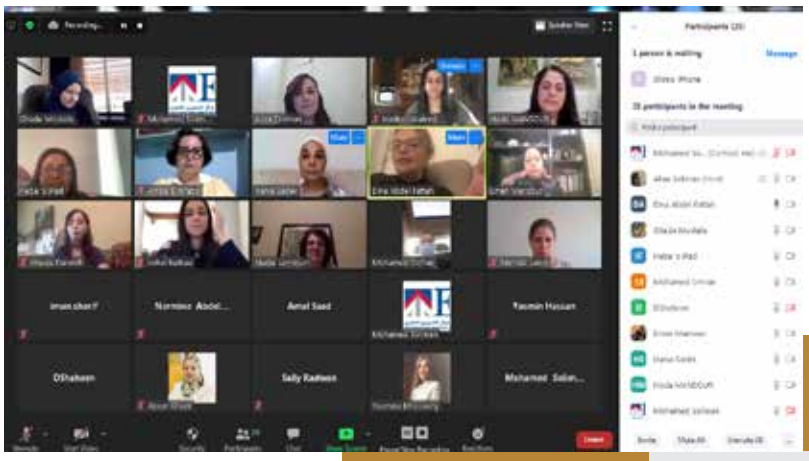

برامج
مركز المديرين المصري

مركز المديرين المصري
EGYPTIAN INSTITUTE OF DIRECTORS

	عدد البرامج التدريبية	إجمالي عدد المتدربين
2020	71	1128
2019	75	965

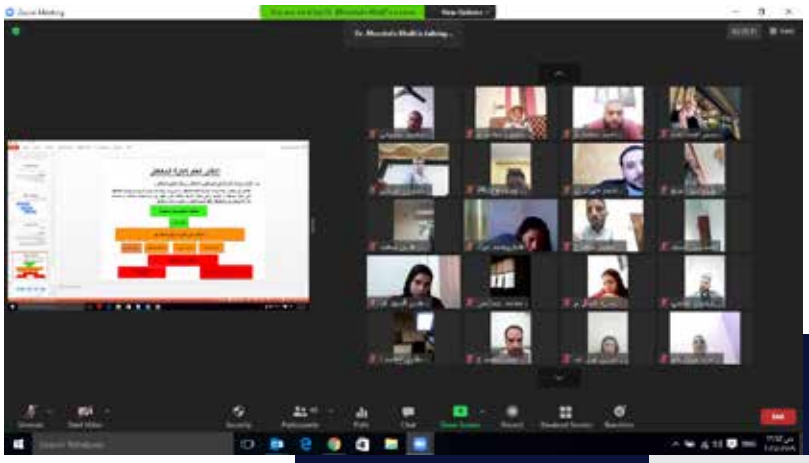

برامج
معهد الخدمات المالية

معهد الخدمات المالية
The Financial Services Institute

	عدد البرامج التدريبية	إجمالي عدد المتدربين
2020	22	4817
2019	17	6378

منهجنا نحو الإستدامة

4

- الرؤية والرسالة
- مبادئ التنمية المستدامة
- المبادرات والمبادئ الارشادية
- خطة عمل إدارة التنمية المستدامة

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls

نبنى الجسور لا الحواجز

تحتل التنمية المستدامة مكانة بارزة في استراتيجية الهيئة الشاملة، وهي المكانة التي برزت جَلية في الهدف الثاني من تلك الاستراتيجية. ومن أجل تنفيذ تلك الاستراتيجية، فقد تم تأسيس إدارة التنمية المستدامة في مطلع عام ٢٠١٩؛ ضمن الهيكل التنظيمي الجديد الذي تبنته الهيئة.

وقد تولت الإدارة مسؤولية دمج مبادئ التنمية المستدامة في الأسواق المالية غير المصرفية، وترسيخ ممارساتها في السياسات المالية لتلك الأسواق، بدءًا من نشر الوعي والعمل على بناء القدرات لنشر المعرفة حول مفهوم التمويل المستدام، وإلقاء الضوء على مبادئه وأهدافه وخططه وتطبيقاته. كما تعمل الإدارة على تطوير اللوائح والقواعد، لإدراج تغير المناخ وتقييم المخاطر وتقارير الحوكمة البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات ESG Reporting ضمن متطلبات الإفصاح في القطاع المالي غير المصرفي، فضلاً عن عمل الإدارة المستمر على رفع مستوى الوعي داخليًا لموظفي الهيئة حول مفهوم الاستدامة وأهدافها وتطبيقاتها.

> توطيد تطبيقات الاستدامة داخل القطاع وتوعية الشركات والجهات العاملة بأهميتها وأثرها الايجابي على النمو الاقتصادي

استراتيجية الهيئة الشاملة 2018-2022
الهدف الثاني

الرؤية والرسالة

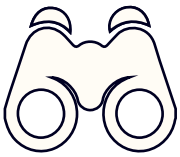

- أن يحتل القطاع المالي غير المصرفي المصري موقع الريادة الإقليمي في مجال التنمية المستدامة والتمويل المستدام والاقتصاد الأخضر.
- دعم مجهودات الهيئة كمؤسسة للتوجه نحو الاستدامة.

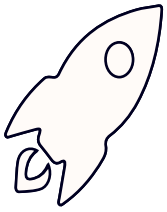

- بناء قدرات العاملين بالقطاع المالي غير المصرفي.
- طرح وسائل لتعزيز الاستدامة بالقطاع والتحول نحو الاقتصاد الأخضر.

مبادئ التنمية المستدامة

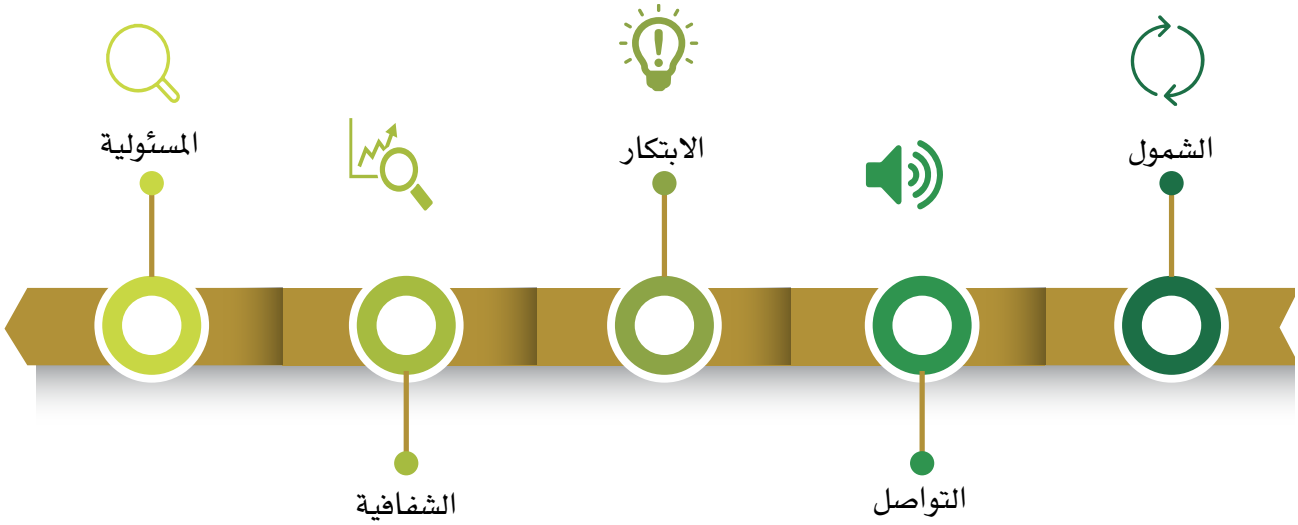

المبادرات والمبادئ الارشادية

- أهداف التنمية المستدامة الـ17
- المبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة
- رؤية مصر 2030

خطة عمل إدارة التنمية المستدامة

1 الهدف الأول

- الوعي الداخلي بالاستدامة وإشراك العاملين
- تحديد الأولويات وتحديد إطار الاستدامة
- المساواة بين الجنسين
- الاستهلاك والإنتاج المستدامان

2 الهدف الثاني

- الوعي بالاستدامة ومشاركة السوق
- توافق القطاع المالي غير المصرفي مع أهداف التنمية المستدامة الخمسة ذات الأولوية
- تبني السياسات واللوائح التي تعزز التمويل المستدام

3 الهدف الثالث

- رسم خريطة وتحديد الشركاء الإقليميين
- تكوين الشراكات حول التمويل المستدام
- متابعة المشاركة النشطة مع الجهات الدولية
- استكشاف إمكانية عقد شراكات دولية جديدة

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
الهيئة العامة
للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

5

- تحديد الأطراف ذات العلاقة
- إشراك الأطراف ذات العلاقة
- تحديد الأولويات في أهداف التنمية المستدامة
- تحديد الأولويات والإفصاح عنها

10 years ANNIVERSARY | 80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls

نبنى الجسور لا الحواجز

تُعد صياغة خطة عمل الاستدامة وإقرارها خطوة أولية أساسية في العملية التدريجية لدمج ممارسات الاستدامة في الهيئة والجهات العاملة في الأسواق المالية غير المصرفية. كما أنها تمثل الأداة التي يمكن من خلالها تنفيذ المبادئ العالمية التي تتبناها الهيئة، بالإضافة إلى تشجيع الأسواق لتحذو حذوها؛ حيث تهدف الهيئة تدريجيًا إلى دمج الاستدامة وحساب المخاطر بشكل كامل في استراتيجيات الجهات المعنية.

وفي العام الثالث لاستراتيجية الهيئة الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية، طورت الهيئة خطة العمل التي تحدد الركائز ومؤشرات الأداء الرئيسية التي تنفذ رؤيتها بشكل أفضل لتضمين الاستدامة، آخذة في الاعتبار ما أضافه الوباء العالمي من أعباء على القطاع المالي غير المصرفي، وما أضفاه على رؤية الهيئة لأهدافها ولأولوياتها؛ بهدف مواءمة هذه الأهداف مع مصفوفة الأولويات وتحديدها وتجديدها إذا لزم الأمر (Materiality Process)؛ للتأكد من أن ركائز خطة العمل ذات صلة بالمجالات الرئيسية التي أشار إليها شركاؤنا والأطراف ذات العلاقة والمستفيدون.

وقد تسبب ظهور الوباء العالمي كورونا في إعادة النظر في بعض الأولويات وإعادة ترتيبها بما يتماشى مع الظروف الطارئة وهو ما يظهر بوضوح في مصفوفة تحديد الأولويات.

تقييم الأولويات (الموضوعات الجوهرية) :

يُعتبر تقييم الأولويات بمثابة أداة لتحديد الموضوعات ذات الأولوية ضمن إطار التنمية المستدامة وذلك بالاتفاق مع آراء الخبراء والأطراف ذات العلاقة مع الهيئة. وهو إجراء متعارف عليه دوليًا في وضع الاستراتيجيات وإعداد التقارير حول الاستدامة. وتقوم الهيئة بمراجعة تلك الأولويات على أساس سنوي؛ للوقوف على المجالات الجوهرية للتركيز عليها في سياق أجندة الاستدامة الخاصة بها، وبما يتماشى مع النشاطات الأساسية للهيئة، وذلك من خلال الخطوات التالية:

1. تحديد الأطراف ذات العلاقة
2. إشراك الأطراف ذات العلاقة
3. تحديد الأولويات فى أهداف التنمية المستدامة
4. تحديد الأولويات والإفصاح عنها

الخطوة الأولى : تحديد الأطراف ذات العلاقة

لضمان نجاح الاستراتيجية، وتحديد الموضوعات ذات الأولوية، والإطار العملي للاستدامة، قامت إدارة التنمية المستدامة بالتنسيق المباشر مع إدارة الهيئة، باختيار عدد من الأطراف ذات العلاقة من أصحاب الصلة المباشرة بمجالات عمل الهيئة، وممن يتمتعون بخبرة ومعرفة عملية طويلة في القطاع المالي غير المصرفي. وتتلخص الإجراءات المتبعة لتحديد الأطراف ذات العلاقة فيما يلي:

التحديد	تعيين المجموعات والمنظمات والأشخاص ذوي الصلة
التحليل	فهم وجهات نظر واهتمامات الأطراف ذات العلاقة
رسم الخرائط	تصور العلاقات مع الأهداف والأطراف ذات العلاقة الآخرين
تحديد الأولويات	ترتيب الأطراف ذات العلاقة حسب الأولوية وتحديد القضايا المهمة
التنوع	عرض تجارب متنوعة وتمثيل أنواع مختلفة من المؤسسات لبناء رؤية شاملة بزاوية ٣٦٠ درجة للموضوعات ذات الصلة والأكثر أهمية على الترتيب

الخطوة الثانية : إشراك الأطراف ذات العلاقة

التزمت الهيئة بالتواصل بشكل دوري مع الأطراف ذات العلاقة لضمان تحديث استراتيجية التنمية المستدامة، وذلك من خلال الحفاظ على إبقاء قنوات الحوار مفتوحة بشكل مستمر معهم (الجدول 1-5). وتبرز أهمية هذا الجهد في التأكد من أن الموضوعات ذات الأهمية النسبية التي حددتها الهيئة تتماشى مع المجالات التي تهم الأطراف ذات العلاقة.

ويوضح الجدول التالي الأطراف ذات العلاقة ذوي الأولوية لدى الهيئة والموضوعات التي تهم كل طرف والتي تم تحديدها وفقًا لصلتها باستراتيجية الهيئة والمبادئ الدولية التي تتبناها.

جدول رقم (1-5): طريقة إشراك الأطراف ذات العلاقة والموضوعات المطروحة

الأطراف ذات العلاقة	قنوات الاتصال / التكرار	الموضوعات المطروحة
القطاع الخاص	مقابلات فردية عبر الانترنت مؤتمرات إلكترونية تقارير سنوية	● تمكين المرأة. ● إدخال أدوات التمويل الخضراء. ● الاستهلاك والإنتاج المستدامان. ● تعزيز تقارير ESG.
الاتحادات	اجتماعات نصف سنوية مع مجموعات محددة	● دمج تغير المناخ كخطر من مخاطر الأسواق المالية. ● استقرار الأسواق المالية. ● التقدم نحو الاقتصاد الدائري المصري.
المنظمات والشبكات الدولية	اجتماعات ربع سنوية	● تعزيز الحوكمة المؤسسية وإعداد التقارير والمساءلة. ● تثقيف المؤسسات حول التغير المناخي.
المؤسسات الحكومية ذات العلاقة	مقابلات فردية	● الشمول المالي. ● التحول إلى نظام التمويل المستدام. ● السياسات الوطنية للحماية الاجتماعي. ● إنشاء وظائف خضراء.
الأقسام الداخلية	اجتماعات الموظفين الشهرية التقارير الفصلية والسنوية	● زيادة تمثيل المرأة في القطاع المالي. ● بناء القدرات لدمج الاستدامة.
الخبراء	اجتماعات ربع سنوية	● رفع الوعي حول التغير المناخي. ● خفض انبعاثات الغازات الدفيئة. ● الشراكة.

الخطوة الثالثة : تحديد الأولويات في أهداف التنمية المستدامة

بعد إجراء عملية تحديد الأولويات المحلية، وبعد مراجعة المؤسسات الرقابية المماثلة، ومراعاة توصية المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) لتحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة، تم اختيار أربعة أهداف للتنمية المستدامة لتكون الأهداف ذات الأولوية، وهي: العمل المناخي (الهدف رقم 13)، والمساواة بين الجنسين (الهدف رقم 5)، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف رقم 8)، والاستهلاك والإنتاج المسؤولان (الهدف رقم 12). هذا إضافة إلى عمل الهيئة المستمر لخلق المزيد من الشراكات والأطر التعاونية.

وتلا ذلك، إجراء مزيد من الدراسة والبحث لتحديد الغايات ذات الأولوية ضمن كل هدف من هذه الأهداف؛ للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة وفهمها بشكل أكبر والتي تم ترتيبها بناء على ما أسفرت عنه نتائج عملية تحديد الأولويات مع أصحاب المصلحة.

جدول (2-5): تحديد الأولويات في أهداف التنمية المستدامة

الهدف	الغاية ذات الأولوية
المساواة بين الجنسين	الهدف 5.5: ضمان مشاركة المرأة الكاملة والفعالة وتمتعها بتكافؤ الفرص في القيادة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.
العمل اللائق ونمو الاقتصاد	الهدف 8.10. تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية غير المصرفية للجميع. الهدف 8.5. بحلول عام 2030، تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، والأجر المساوي للعمل. الهدف 8.2. تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والارتقاء التكنولوجي والابتكار، وذلك بالتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والكثيفة العمالة. الهدف 8.3. تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية التي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وخلق فرص العمل اللائقة، وريادة الأعمال، والإبداع والابتكار، وتشجيع إضفاء الطابع الرسمي والنمو على المؤسسات متوسطة وصغيرة الحجم، من خلال الوصول إلى الخدمات المالية.
العمل المناخي	الهدف 13.1. تعزيز المرونة والقدرة على التكيف مع المخاطر ذات الصلة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان. الهدف 13.2. دمج تدابير تغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط الوطني. الهدف 13.3. تحسين التعليم، وزيادة الوعي، والقدرات البشرية والمؤسسية بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيف، والحد من الآثار والإنذار المبكر.
الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	الهدف 12.6. تشجيع الشركات، وخاصة الشركات الكبيرة ومتعددة الجنسيات، على تبني ممارسات مستدامة ودمج معلومات الاستدامة في دورة إعداد التقارير. الهدف 12.8. بحلول عام 2030، ضمان حصول الناس في كل مكان على المعلومات والوعي ذو الصلة بالتنمية المستدامة وأنماط الحياة المتناغمة مع الطبيعة.

الخطوة الرابعة : تحديد الأولويات والإفصاح عنها:

يتم تحديد الموضوعات الرئيسية ذات الأهمية النسبية من خلال تحديد أولويات الموضوعات المثارة من ملاحظات أصحاب المصلحة ومشاركتهم، بناءً على صلتها باستراتيجية الهيئة وأولويات التنمية المستدامة ذات الأهمية النسبية المحددة مسبقًا (الجدول 2-6). وبالتالي، فإن هذه العملية تضمن أن الموضوعات الجوهرية المحددة لعام 2020 تتوافق مع الأهداف الاستراتيجية للهيئة ومع مصالح أصحاب المصلحة.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يربط بين القائمة المختصرة للموضوعات الرئيسية التي اختارها أصحاب المصلحة بأهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية للهيئة وأهدافها اللاحقة.

جدول (3-5): تحديد الأولويات والإفصاح عنها

الموضوعات ذات الأهمية النسبية القصوى	الأولوية	حدود الموضوعات	أهداف التنمية المستدامة	الغايات
الدور القيادي للمرأة في القطاع المالي غير المصرفي	عالٍ / عالٍ	خارجي	5 و 8	5b , 5.5 5c 8.5
تعزيز الحوكمة المؤسسية، والكشف عن ESG، وإعداد التقارير والمساءلة حول إدارة مخاطر تغير المناخ	عالٍ / عالٍ	داخلي/خارجي	13 و12	13.3 12.6
بناء القدرات المؤسسية لدمج الاستدامة	عال/ عالٍ	خارجي	12 و 13	12.8 ,12.6 13.3
استقرار الأسواق المالية والشفافية والمساءلة	عالٍ /متوسط	خارجي	10	10.5
تقديم الأدوات المالية الخضراء	عالٍ / متوسط	خارجي	8 و 13	,13.2 ,13.1 13.3 8.10
الترويج للاستهلاك والإنتاج المؤسسي	عالٍ / متوسط	داخلي	12	12.6 ,12.7
الشمول المالي والحماية الاجتماعية	عالٍ /متوسط	خارجي	8	8.10 ,8.3
رفع مستوى الوعي بالتنمية المستدامة	متوسط/ عالٍ	داخلي/خارجي	12	12.8
إقامة شراكات لتسريع التنفيذ	متوسط/متوسط	داخلي / خارجي	17	17.17 ,17.16
تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة	متوسط/متوسط	داخلي/خارجي	13	13.1

واستخدمت مصفوفة الأولويات أدناه (الشكل 1-5) لتعكس ترتيب الموضوعات ذات الأهمية النسبية، كما اختارها أصحاب المصلحة؛ حيث تعرض المصفوفة قضايا الاستدامة من خلال التباين بين بعدين: أحدهما هو أهمية القضية بالنسبة للهيئة، والثاني هو أهمية القضية بالنسبة لأصحاب المصلحة فيما يتعلق بفهمهم لاستراتيجية الهيئة ونطاق عملها.

الشكل 1-5 مصفوفة الأولويات

جدول (5-4): الموضوعات الثلاثة الرئيسية:

الموضوعات	التوافق مع استراتيجية الهيئة	التوافق مع أهداف التنمية المستدامة المختارة
1. قيادة وتمكين المرأة في القطاع المالي غير المصرفي	الهدف الثاني: تحسين معدلات الشمول المالي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة	الهدف 5: المساواة بين الجنسين
2. تعزيز الحوكمة المؤسسية، والإفصاح عن ESG، وإعداد التقارير والمساءلة حول إدارة مخاطر تغير المناخ	الهدف الرابع: تقوية الإطار التشريعي للقطاع المالي غير المصرفي الهدف الخامس: تحسين مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة وتقوية الإطار المؤسسي للقطاع	الهدف 13: العمل المناخي
3. بناء القدرات المؤسسية لدمج الاستدامة	الهدف العاشر: رفع مستويات التوعية والثقافة المالية	الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المستدامان

6

- تعزيز تمكين المرأة بالقطاع المالي غير المصرفي
- تعزيز الافصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالتغير المناخي
- رفع الوعي وبناء القدرات

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls

نبنى الجسور لا الحواجز

خيم انتشار فيروس كورونا على أداء كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث أثرت تداعياته على كافة مناحي الحياة، والتي قد تمتد آثارها لسنوات قادمة، تحتاج لسياسات جديدة للتعامل مع ما خلفته الجائحة من ندوب، وهو ما انعكس في مؤشرات الاقتصاد العالمي التي تأثرت سلبًا بالجائحة، كما تأثرت عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ حيث حذر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في نسخته لعام 2020، والذي صدر تحت عنوان «نبض أهداف التنمية المستدامة» من أن تداعيات أزمة كورونا تجعل أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتنموية بعيدة المنال.

وتكيفًا مع الواقع الجديد، وطبقًا لأولويات الهيئة المعلنة من أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالمساواة بين الجنسين (الهدف 5)، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف 8)، والاستهلاك والإنتاج المستدامان (الهدف 12)، والعمل المناخي (الهدف 13).

وطبقاً لما أسفرت عنه نتائج عملية تحديد الأولويات مع الأطراف ذات العلاقة لهذا العام، فقد تم التركيز على ثلاثة موضوعات رئيسية تمثل الموضوعات ذات الأهمية النسبية وهي:

1- تعزيز تمكين المرأة بالقطاع المالي غير المصرفي.

2- تعزيز الإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة ذات الصلة بالاستدامة.

3- رفع الوعي وبناء القدرات.

ومن هنا، بدأت إدارة التنمية المستدامة بالتركيز على هذه الموضوعات ذات الأولوية، وتمكنت من تحقيق نتائج ملموسة في الموضوعات المختارة. ويسلط هذا القسم من التقرير الضوء على التقدم الذي تم تحقيقه في تلك الموضوعات، بالإضافة إلى ممارسات الاستدامة الأخرى التي اعتمدتها الهيئة في الإعداد لإضافة موضوعات ذات أولوية نسبية جديدة ظهرت على مصفوفة الأهمية النسبية، باعتبارها أولوية متوسطة إلى أولوية عالية، كما هو موضح في الجدول 3-5 بالقسم السابق.

1- تعزيز تمكين المرأة على مستوى القطاع المالي غير المصرفي:

بناءً على ما تم اتخاذه من قرارات وإجراءات خلال العام الماضي، وللعام الثاني على التوالي، تركز الهيئة على ملف تمكين المرأة في القطاع المالي غير المصرفي. وقد اتخذت الهيئة العامة للرقابة المالية في سبيل تحقيق ذلك العديد من الإجراءات وأطلقت عددًا من المبادرات، وأقامت العديد من الفعاليات خلال عام 2020 كما يلي:

أولاً: القرارات:

بعد أن أعلنت الهيئة في سبتمبر 2019، عن قرارات تتضمن إدخال تعديلات على قواعد قيد وشطب الأوراق المالية في البورصة المصرية؛ لضمان تمثيل المرأة في مجلس إدارة الشركات؛ حيث صدر القراران رقما (123 و124) لعام 2019 اللذان يشترطان أن يكون لكل من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية والمؤسسات المالية غير المصرفية عنصر واحد نسائي على الأقل في مجلس الإدارة بحلول نهاية عام 2020، واستكملت الهيئة مسيرتها في هذا السياق وأصدرت القرار رقم (50) لسنة 2020، والذي نص على ضرورة تضمين تشكيل مجالس إدارة الاتحادات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية عنصرًا نسائيًا واحدًا على الأقل. ويعتبر هذا القرار مكملاً للقرارات السابقة في ذات الإطار، حرصًا من الهيئة على تدعيم مجالس إدارات الاتحادات التي تهدف إلى دعم وتطوير الأسواق ودعم قواعد الحوكمة لدى الشركات المزاولة للأنشطة المالية غير المصرفية؛ لضمان أداء أفضل في تحسين بيئة العمل بتلك الأسواق.

وتوضح العديد من الدراسات الأكاديمية أن وجود عناصر نسائية والتنوع بين الجنسين في مجالس الإدارة يحسن من أداء الشركة، خاصة فيما يتعلق بالأداء المالي للشركة وإدارة المخاطر. كما يُعد زيادة تمثيل المرأة في مجالس إدارات الشركات والمؤسسات الاقتصادية أحد السبل الرئيسية لتحقيق العديد من الأهداف الوطنية والدولية، ومنها تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، والتي تستهدف تولي المرأة للمناصب الإدارية العليا بنسبة 30%.

كما أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (187) لسنة 2020 بشأن قيام الشركات والجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية -والخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة-بإنشاء قاعدة بيانات تتضمن الخدمات التي تقدمها لعملائها، على أن يراعى في هذه القاعدة تبويب العملاء وفقًا لعدد من المحددات -وبحد أدنى-نوع العميل (ذكر – أنثى)، والفئة العمرية للعميل، والمنطقة الجغرافية لتقديم الخدمة. وفى حالة العميل ذي الشخصية الاعتبارية يدخل في شأن التبويب الخاص بالمرأة حالتان، الأولى ترتبط بتملك امرأة واحدة على الأقل نسبة لا تقل عن (51%) من رأس مال الشركة أو المنشأة، والحالة الثانية تملك امرأة واحدة على الأقل نسبة لا تقل عن (20%) من رأس مال الشركة أو المنشأة، على أن تشغل امرأة واحدة على الأقل منصب رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو المدير التنفيذي أو نائبًا لأي منهم.

وتشمل قاعدة البيانات -على وجه الخصوص- الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية في إطار تعاملها مع عملائها، وكذلك شركات التأمين في إطار إصدار وثائق التأمين، والشركات والجهات المرخص لها بمزاولة أنشطة التمويل (تمويل عقاري، تأجير تمويلي، تخصيم، شركات ومقدمي التمويل الاستهلاكي، تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، سواء كانت شركات أو جمعيات أو مؤسسات أهلية) وذلك فيما تقدمه من تمويل والخدمات المرتبطة به، كل ذلك بالإضافة لصناديق التأمين الخاصة التي تجاوز قيمة اشتراكات أعضائها (50) مليون جنيه فيما تقدمه من مزايا وخدمات تأمينية.

كما يتوجب على الشركات والجهات التي تزاول أنشطة مالية غير مصرفية موافاة الهيئة بتقارير ربع سنوية عن تعاملاتها مع عملائها، موضحًا بها ذلك التبويب في موعد غايته خمسة عشر يومًا من تاريخ انتهاء الفترة المقدم عنها التقرير.

وقبل نهاية عام 2020 بأيام قليلة، وتشجيعاً للقطاع المالي غير المصرفي على زيادة ورفع وتيرة تعامله مع السيدات وشمولهن بالأنشطة المالية غير المصرفية، أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (205) لسنة 2020 والذي يمنح الشركات والجهات غير المصرفية -حال مزاولة نشاطها وبلوغ نسبة التعامل مع المرأة 25% أو أكثر كشخص طبيعي أو شخص اعتباري، وفقًا لتعريف المرأة الوارد بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (187) لسنة 2020 – يمنحها تخفيضًا على رسم التطوير أو مقابل الخدمات بنسبة 50% وبحسب نسبة التعامل مع المرأة، وهو القرار الذي سينعكس على تزايد إيرادات الشركة السنوية وفقًا لنسبة التخفيض الممنوح لهم من الهيئة في قيمة رسم التطوير حسب استهدافهم لتقديم مزيد من الخدمات المالية لمجالات تمويل المرأة.

ولتعزيز المساواة بين الذكور والإناث عند إتاحة التمويل والاستفادة من الأنشطة المالية غير المصرفية، صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (204) لسنة 2020 بتحديد عدد من الضوابط الواجب مراعاتها والالتزام بها كأحد متطلبات إصدار واستمرار الترخيص بمزاولة النشاط، وفي مقدمتها حظر التمييز على أساس الجنس (ذكورًا أو إناثًا) بين العملاء، وتطبيق سياسة تضمن إجراءاتها تعزيز المساواة بين الجنسين، بجانب أن تتسم معاملات الشركات والجهات المالية غير المصرفية مع العملاء بالعدل والمساواة والإنصاف والأمانة بين الجنسين في جميع مراحل التعامل، واستهداف تطوير واستحداث منتجات وخدمات مالية غير مصرفية تلائم وتناسب احتياجات الفئات المختلفة من العملاء من العنصر النسائي.

ووفقًا لتقرير المرصد السنوي للمرأة الذي تعده الجامعة الأمريكية بالقاهرة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، فهناك 565 امرأة فقط في المجالس التنفيذية، والتي تمثل 14.8% فقط من إجمالي أعضاء مجلس الإدارة في مصر. وتعد الشراكة بين الهيئة العامة للرقابة المالية ومرصد الجامعة الأمريكية بالقاهرة شراكة هدفها العمل على توفير التدريب اللازم لبناء القدرات للمديرات الماليات المحتملات والمرتقبات في القطاع المالي غير المصرفي.

وفي مساهمتها السنوية لتقرير المرأة عن السوق المصرية الصادر عن مرصد الجامعة الأمريكية، تظهر البيانات التي أصدرتها الهيئة فيما يخص القطاع المالي غير المصرفي ما يلي:

إحصائيات السيدات العاملات بالقطاع المالي غير المصرفي	
نسبة الشركات التي لديها سيدة على الأقل بمجلس الإدارة	52.6%
نسبة النساء في مجالس الإدارات	14.8%
30% أو أكثر من النساء في مجلس الإدارة	18.8%
3 أو أكثر من النساء في المجلس	5.7%

ثانيًا: المبادرات:

حددت الهيئة الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة ضمن أهداف الهيئة ذات الأولوية، وبما يحقق الرؤية المصرية في ذات الشأن. وفي سبيل تحقيق ذلك قامت الهيئة بالعديد من المبادرات كما يلي:

العمل على زيادة ورفع كفاءة وتأهيل السيدات الراغبات في شغل منصب عضو مجلس إدارة؛ حيث قامت الهيئة بتنفيذ أول برنامج تدريبي لمركز المديرين المصري بعنوان «شهادة عضو مجلس الإدارة»، والذي تم تصميمه للكوادر النسائية لتأهيلهن لعضوية مجالس الإدارة، وذلك للانضمام إلى قاعدة بيانات الهيئة للكوادر النسائية، وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية بمجموعة البنك الدولي، لخلق جيل جديد من السيدات الرائدات في مختلف المجالات، تمهيدًا لتوسيع دائرة الاختيار أمام الشركات لتحقيق المنفعة العامة والنهوض بالقطاعات المختلفة.

كما أقامت الهيئة احتفالية احتفاء بتخريج الدفعة رقم 35 من برنامج «شهادة عضو مجلس الإدارة المعتمد» المقدم من مركز المديرين المصري، والدفعة رقم 36 التي تضم 22 من الكوادر النسائية الطموحة بمجموعة «منتدى الخمسين سيدة الأكثر تأثيرًا» والمؤهلة لشغل مقاعد بمجالس إدارة الشركات، وأية مناصب قيادية تُمكِن المرأة من المشاركة في صنع القرار الإداري وتطوير الأداء النوعي للشركات، وشهدت الاحتفالية تكريم المجموعة الأولى من طلاب الماجستير المهني في حوكمة الشركات بمناسبة اجتيازهم مواد التخصص في الحوكمة، على أن يستكملوا باقي مراحلهم التعليمية بالأكاديمية العربية بعد اجتياز موضوعات متخصصة في الحوكمة بمركز المديرين المصرى.

وخلال الاحتفالية تم التأكيد على أن الهيئة تمضي قدمًا في سبيل رفع تمثيل نسبة المرأة إلى 25% من مقاعد مجالس إدارة الشركات وعدم الاكتفاء بمقعد واحد، والاستفادة من نتائج الدراسات السابق إجرائها على مجتمع من الشركات الخاصة والعامة المقيدة في البورصة المصرية، والتي رصدت تحقيق الشركات ذات التمثيل الأعلى للمرأة معدلات ربحية أعلى وقوة مالية أفضل، وكذلك معدلات نمو أكبر في العائد على حقوق المساهمين، وفي العائد على الأصول، وفي العائد على المبيعات، والميل لتفضيل التمويل عبر الأسهم واعتماد أقل على الديون.

وفي منتصف عام 2020، أطلقت الهيئة تطبيقًا ذكيًا عبر الهواتف المحمولة باسم «تمكين المرأة Empowering Women» لتدخل مبادرتها بإطلاق منصة إلكترونية لتكوين قاعدة بيانات تضم الكوادر النسائية المؤهلة لشغل مناصب قيادية- حيز التنفيذ- وتدفع بالمرأة للمشاركة في صنع القرار الإداري وتطوير الأداء النوعي للشركات، بعد أن دعمت قرارات الهيئة التنظيمية السابق إصدارها تحت رقمي 123 – 124 لسنة 2019 توفير بيئة تنظيمية مناسبة تُلزم الشركات المقيدة لها أوراق مالية بالبورصة المصرية والشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية بتضمين عنصر نسائي واحد على الأقل في مجالس إداراتها، وحثت على إعطاء المرأة فرصة للتواجد بدائرة صنع القرارات، وأمهلت الشركات فترة لتوفيق الأوضاع تمتد حتى نهاية عام 2020. كما دعت الهيئة الشخصيات النسائية الراغبة فى شغل مقعد بمجالس الإدارة للبدء في التقدم للمنصة الإلكترونية للهيئة وتسجيل بياناتهم حتى تكون متاحة أمام كافة الشركات. حيث يمثل التطبيق نقلة نوعية لجهود الهيئة المستمرة في التحول الرقمي، وتحقيق طموحاتها فى دعم وتمكين المرأة، إعمالًا لمبدأ المساواة بين الجنسين كأحد المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة، والتي أكدت عليها استراتيجية الدولة المصرية 2030 وكذا استراتيجية الهيئة الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية (2018-2022).

وفي بداية النصف الثاني من عام 2020، وبعد أن أطلقت الهيئة تطبيقها الذكي "تمكين المرأة Empowering Women" لأجهزة الهواتف الذكية النقالة والحواسب اللوحية، وما مثله ذلك من نقلة نوعية لجهود الهيئة المستمرة في التحول الرقمي ودعم وتمكين المرأة، لما تتيحه تلك المنصة الإلكترونية من قاعدة بيانات تضم كوادر نسائية-ذات خبرات متعددة- أمام الشركات للتيسير وزيادة فرصة الاختيار بينهن لشغل مقعد بمجالس إدارة الشركات، قامت هيئة الرقابة المالية بإعداد دليل للتعريف باستخدام التطبيق في شكل عرض مرئي للرد على الاستفسارات الواردة للهيئة حول كيفية التعامل مع التطبيق، كما نشرته على صفحة الهيئة على موقع التواصل المهني LinkedIn.

ويوضح الدليل الامتيازات التي يحصل عليها المتقدمات عبر التطبيق، من إتاحة بياناتهن للشركات، وكذا الأولوية في حضور الدورات التدريبية وورش العمل والبرامج التدريبية المؤهلة المتخصصة، بالإضافة لعرض نبذة عن التطبيق وخطوات التقدم.

لأول مرة وفي 29 نوفمبر 2020 أطلقت الهيئة جائزة لاختيار القيادات النسائية الأكثر تميزًا بالقطاع المالي غير المصرفي؛ حيث أعلنت الهيئة عن تنظيم جائزة للسيدات الأكثر تميزًا في مجال العمل بأنشطة سوق المال، والشركات المقيدة بالبورصة، والتأمين، وشركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم، والتمويل متناهي الصغر، وذلك في إطار جهود الهيئة لدعم السيدات العاملات في القطاع المالي غير المصرفي، وتعزيزًا لما صدر عن مجلس إداراتها من قرارات تسهم في تمكين المرأة بإعطائها الفرصة للقيادة والمشاركة في صنع القرار الإداري، عبر ضمان تمثيلها في مجالس إدارة الشركات المقيدة في البورصة المصرية والشركات والاتحادات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية.

واتساقاً مع منهج الهيئة في تحقيق التنمية المستدامة وتمكين المرأة وتشجيعها على زيادة نسبة مشاركتها في الأنشطة المالية غير المصرفية، سواء كرائدة أعمال أو كمستهلكة أو مستفيدة من الخدمات المالية غير المصرفية المتنوعة، واستكمالاً لمسيرتها في دعم وتمكين المرأة.

FRA WOMEN LEADERSHIP AWARDS 2020

وعقب إطلاق الهيئة تطبيق تمكين المرأة - والذى يوفر قاعدة بيانات متكاملة عن السيدات المؤهلات لشغل مناصب قيادية أمام الشركات للاختيار منها بما يساعد في تفعيل وجود المرأة في مجالس إدارة الشركات، ويحقق التنوع بين الرجال والسيدات في مجالس الإدارة - فقد كان مهمًا عقب تلك الخطوة أن نُشرك القطاع المالي غير المصرفي بمختلف أنشطته في استعراض تجربة المرأة في الأداء والإنجازات على أرض الواقع، ونلقي الضوء على الكفاءات النسائية المتواجدة والعاملة بالفعل، والتي تُعد نماذج رائدة لابد من الاهتمام بها وتشجيعها.

وفي هذا الصدد، أعلن رئيس مجلس إدارة الهيئة أنه في حال وصول عدد السيدات بقاعدة بيانات الهيئة لعدة مئات، سيتم عرض الأمر على مجلس الإدارة لإصدار قرار برفع نسبة تمثيل المـرأة بمجالس إدارة الشركات المقيدة بالبورصة، والـشركـات الخاضعة لرقابة الهيئة بألا تقل عن 25% من عدد أعضاء المجلس، والذي نوه أيضًا عن اتجاه الهيئة لدراسة منح حوافز إضافية ملموسة للشركات المهتمة بأن تمثل المرأة النسبة الغالبة من العملاء المستفيدين بأنشطتها، وفي مقدمة تلك الحوافز خَفض مقابل الخدمات المستحق للهيئة، أو خفض رَسم التطوير؛ لحث الشركات على استهداف المرأة والوصول إليها؛ لتحتل النسبة الأكبر من العملاء.

وقد قامت الهيئة بمخاطبة الاتحادات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي لتقوم بدورها بمخاطبة أعضائها من الشركات لترشيح الكوادر المشهود لها بالكفاءة من النساء المتميزات لديها، وفقًا لعدد من المعايير الموضوعية في مقدمتها أن تكون المرشحة لجائزة الهيئة تشغل درجة وظيفية من ضمن «كبار المسؤولين التنفيذيين»-Senior/Executive Level، وتمثل نموذجًا فعالًا يلهم النساء الأخريات، ويؤثر في توجيه الجيل القادم من النساء في ذات النشاط المالي غير المصرفي التي تعمل به، وأن تتسم بالوعي والتطوير الذاتي (مع ذكر أي شهادات تم الحصول عليها / ورش عمل وبرامج تدريبية سبق حضورها)، ويكون قد مرّ على خبرتها المهنية 15 عامًا على الأقل.

ثالثًا: الاجتماعات:

في بداية عام 2020 عقدت قيادات الهيئة اجتماعًا مع عدد من الكوادر النسائية المهتمة بملف تمثيل المرأة بمجالس الإدارة لتبادل الرؤى والخبرات الدولية؛ لتفعيل قـرارات الهيئة التي صدرت بهدف إعطاء المرأة فرصة القيادة والمشاركة في صنع القرار الإدارى، عبر ضمان تمثيلها في مجالس إدارة الشركات المقيدة في البورصة المصرية والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية. جاء هذا الاجتماع ضمن حلقات التواصل ومد الجسور لتفعيل القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة والخاصة بضمان تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية، والتي جاء إصدارها اتساقًا مع منهج الهيئة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمكين المرأة.

وقد حضر اللقاء ممثلين عن الجامعة الأمريكية بالقاهرة ومرصد المرأة في مجالس الإدارات، ورئيس قطاع الاستدامة بشركة القلعة، ورئيس تحرير جريدة أموال الغد، وعضو مجلس الإدارة التنفيذي بشركة نستله، وممثلين عن مؤسسة فولبرايت، بجانب عدد من القيادات النسائية بالهيئة.

كما استضافت الهيئة نخبة من الخبراء والاستشاريين لمناقشة إطلاق تطبيق على الهواتف المحمولة لدعم السيدات المتطلعات لشغل مناصب قيادية بالشركات الخاضعة لرقابتها.

أما على المستوى الداخلي للهيئة

وكدأبها في إعطاء المثل والقدوة في الالتزام بما يصدر عنها من قرارات، ونموذجًا في التوجه نحو الاستدامة، قامت الهيئة بضم السيدة الدكتورة رشا راغب-المدير التنفيذي للأكاديمية الوطنية لتدريب وتأهيل الشباب، لتشغل مقعدًا بمجلس إدارة هيئة الرقابة المالية والذي يمثل السلطة العليا المهيمنة على شئونها، وله أن يتخذ ما يراه لازمًا من قرارات نهائية لمباشرة اختصاصات الهيئة في تحقيق الاستقرار للأسواق وحماية المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية.

وانطلاقاً من مسئوليتها نحو إعداد السوق المالي غير المصرفي لواقع جديد لتأهيله للتعامل مع المتغيرات المناخية والمخاطر البيئية، قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بإدارة دفة تعزيز الاستدامة، ومناصرة ضرورة دمجها في القطاع المالي غير المصرفي بشكل استباقي منذ عام 2018، والبدء بنفسها لتصبح أول مؤسسة حكومية رقابية مستدامة عملت على مقاربة نسبة عدد الإناث إلى نسبة الذكور الحالية بين العاملين بها من خلال توظيف المزيد من الإناث.

ففي نهاية عام 2020 اعتمدت الهيئة أكبر حركة ترقيات للعاملين بها منذ إنشائها، وكانت المرأة حاضرة في القيادات الجديدة، ومثلت 32% من رؤساء الإدارات العامة والمركزية والقطاعات.

كما قامت الهيئة الرقابة المالية بترقية 78 كادرًا من العاملين؛ لينضموا لمصاف القيادات على كافة المستويات الإدارية في قطاعات العمل المتعددة بالهيئة، منهم 51 قيادة وسطى مثلت المرأة منها حوالي نسبة 35%، بالإضافة إلى 27 قيادة جديدة تدير العمل بالإدارات المركزية والقطاعات، تماشيًا مع الاستراتيجية المتكاملة للقطاع المالي غير المصرفي، التي رسمت مسار العمل خلال أربع سنوات لخلق نظام مالي غير مصرفي احتوائي ومحفز للنمو الاقتصادي، يتسم بالاستقلالية والمساواة بين الجنسين.

ولقد ساعد الهيكل الإداري الجديد على ترقية 12 قيادة ليشغلوا وظيفة نواب رؤساء إدارات مركزية -مستحدثة- وتصعيد 14 قيادة ليشغلوا منصب مدير عام، بالإضافة إلى أربع قيادات منهم سيدتان ليشغلوا نواب رؤساء قطاع عمليات سوق المال، وقطاع الإشراف والرقابة على التمويل غير المصرفي، وقطاع الحوكمة والتقارير المالية، وقطاع شؤون رئاسة الهيئة.

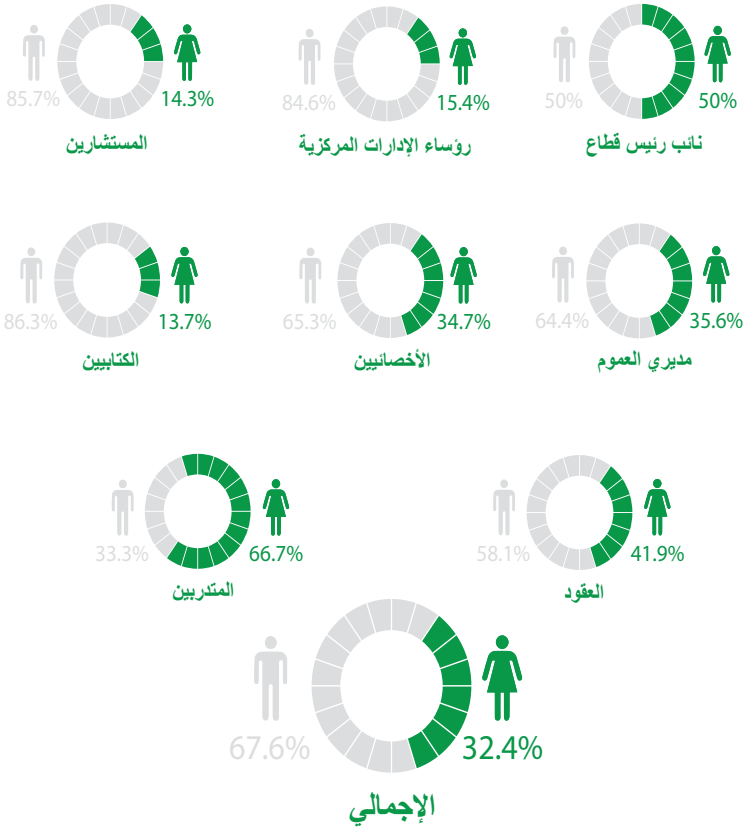

ومن الجدير بالذكر أنه على غرار المؤسسات الأخرى في مصر، وطبقًا لمبدأ المساواة الذي نص عليه الدستور المصري، فإنه لا توجد فروق في الرواتب بين الموظفين من الذكور والإناث.

2- تعزيز الإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة ذات الصلة بالاستدامة.

خلال شهر يوليو أطلقت الرقابة المالية «سلسلة توعية» بأهمية الإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة على شبكات التواصل.

ودعت الهيئة من خلال «سلسة التوعية» الشركات الخاضعة لرقابتها كي تكتشف طريقها وترسم استراتيجيتها لتحقيق التنمية المستدامة، كما حرصت الهيئة مع بداية عودة الحياة للنشاط الاقتصادي على تعزيز عملية دمج الاستدامة والإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة داخل كافة الشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي بما يتوافق مع رؤية مصر 2030، والتي تستهدف بناء اقتصاد مستدام يتسم بالمرونة- ومتواكب مع الاقتصاد العالمي، ويتيح فرصًا حقيقية للنمو والتشغيل القائم على التنوع والابتكار.

وقامت الهيئة بإرسال رسائل إلكترونية لكافة الشركات العاملة بالقطاع، كما نشرت سلسلة التوعية على صفحتها على شبكات التواصل ونادت الرسائل بأهمية الإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة، ودعت الشركات الخاضعة لرقابتها كي تكتشف طريقها وترسم استراتيجيتها بشكل يتواكب بمرونة مع المتغيرات العالمية، حيث إن اتباع مبادئ الحوكمة ومراعاة المعايير البيئية والمجتمعية أصبحت أولوية استراتيجية للشركات لخفض التكاليف وتحسين الإنتاجية وتقليل مخاطر العمل وتعزيز وزيادة فرص النمو لمشاريع وأعمال الشركات وتشجيع الابتكار وخلق ميزة تنافسية.

كما أن الإفصاح عن أداء الشركات في تعاملها تجاه البيئة والمجتمع من شأنه زيادة قدرة الشركات على التوافق مع التشريعات واللوائح الجديدة العالمية والمحلية المتعلقة بالبيئة، والتي بإمكانها فتح آفاق استثمارية جديدة للشركات، بجانب جذب شرائح جديدة من المستثمرين والأفراد المهتمين بتقديم حلول مبتكرة للمشاكل التي تواجه العالم بالنسبة للمناخ والبيئة.

وتضمنت رسائل التوعية كيف يمكن لأي من كوادر الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية أن يكون مسؤولاً مجتمعيا -في شركته- وقدمت له بعض الأمثلة التي يمكن تطبيقها، كتحسين أوضاع العاملين، واتباع سياسات العدالة والمساواة، ودمج ذوي الهمم وتوفير البيئة المناسبة لهم بمكان العمل، ودعم الرياضيين وأصحاب الهمم ورعايتهم، ودعم حملات لجمع التبرعات لجهات معينة (مستشفيات – دور رعاية - ....)، بالإضافة إلى دمج العاملين في الشركة في برامج تطوعية ومبادرات لخدمة المجتمع المحيط بمكان العمل، وتوفير الاحتياجات الأساسية للقرى الأكثر فقرًا وتوصيل المياه الصالحة للاستهلاك.

كما وضحت سلسلة التوعية كيف يمكن لأي من كوادر الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية أن يكون مسؤولاً بيئيًا، وقدمت له بعض الأمثلة التي يمكن تطبيقها في شركته، من تنويع مصادر الطاقة في الشركة والاستثمار في تركيب الألواح الشمسية لإنتاج الكهرباء واستخدام وحدات الإضاءة الليد الموفرة في الاستهلاك، وإيجاد نظام موفر لاستهلاك المياه، وتقليل استهلاك الورق، واستخدام التكنولوجيا بدلاً عن ذلك (البريد الالكتروني)، وزيادة المساحات الخضراء في محيط شركته.

3- رفع الوعي وبناء القدرات.

أولًا: الجهود الداخلية

أ - توقيع مذكرة تفاهم مع المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)

وقعت الهيئة مذكرة تفاهم بين الرقابة المالية ومركز بصيرة لبحوث الرأي العام في 8 يناير 2020.

حيث تدخل الهيئة العامة للرقابة المالية عامها الثاني من تطبيق استراتيجيتها الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية، بالسعي نحو جذب شريحة جديدة من رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في قطاعات تتمتع بقدر عال من الاستدامة. وفي خطوة نحو استبيان مستويات الاستدامة لدى المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية، وقعت هيئة الرقابة المالية مذكرة تفاهم مع المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)، لإجراء استطلاعات رأى مبدئية والقيام بأنشطة اتصالية لتوسعة قاعدة المعرفة بأهداف التنمية المستدامة وأبعادها والفرص والتحديات المرتبطة بها، ويأتي ذلك بغرض تحفيز الشركات على الاستدامة والمشاركة في المبادرات الدولية للبيئة للحفاظ على البيئة والمجتمع، وهو ما يتطلب تأصيل ثقافة الاستدامة لدى الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية. ويأتي التعاون مع المركز في مجال توفير المحتوى التعليمي المناسب لنشر ثقافة الاستدامة باللغة العربية بين أفراد المجتمع المصري عامة وأصحاب المصلحة بالقطاع المالي غير المصرفي خاصة، من خلال حملات توعية وندوات، تستهدف شرائح معينة يتم تقسيمها، ومخاطبتها بالمحتوى المناسب لها، وهو ما يتحقق بناء على استطلاعات رأي للوقوف على درجة الوعي بالتنمية المستدامة والتمويل والتأمين المستدام والتغير المناخي.

ويتيح إطار العمل بمذكرة التفاهم التغلب على ندرة الدراسات باللغة العربية في مجال التنمية المستدامة والتمويل والتأمين المستدام؛ حيث يقوم المركز بإجراء استطلاعات رأي للأطراف ذات العلاقة بالقطاع المالي غير المصرفي لمعرفة درجة تجاوب القطاع وتفهمه لأهداف التنمية المستدامة والأدوات المالية المستدامة المستحدثة.

ب - إصدار تقرير رسم ملامح الاستدامة في زمن فيروس كورونا

في أول تعاون مشترك مع المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)، أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية تقريرًا تحت عنوان «رسم ملامح **الاستدامة في زمن فيروس كورونا» باللغتين العربية والإنجليزية، تضمن ملاحظات عملية للشركات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي المصري، حيث تم وضع خريطة عمل وتوصيات لتعامل الشركات مع تداعيات الجائحة للتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية عليها والتي شملت:**

- تبني إدارة الأزمات والمخاطر والتغيير
- تسريع التحول الرقمي وإدارة البيانات

- تبني المنهج الثلاثي المعايير (الاقتصادي والبيئي والاجتماعي)
- قياس الأثر
- تعميم المسئولية المجتمعية
- الإدارة المستدامة للموارد
- الخدمات المالية الشمولية
- إتاحة التمويل الأخضر والاستثمارات المسئولة
- مناصرة الاستدامة والعمل التطوعي
- التوافق مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030
- الإفصاح وتقديم التقارير
- رقمنة الاتصالات والعمل عن بعد
- تضمين مخاطر تغير المناخ
- دمج الأدوات المالية الرقمية وتوفير الخدمات المالية الرقمية
- تكوين الشراكات

ج- تقديم الدعم والمشورة والمشاركة في لجنة التأمين المستدام بالاتحاد المصري للتأمين

حيث وافقت الهيئة على المشاركة - من خلال مستشار التنمية المستدامة بالهيئة - في لجنة التأمين المستدام؛ لتقديم الاستشارات اللازمة والمعاونة في وضع استراتيجية القطاع وتقديم التدريب اللازم للشركات للتكيف مع مبادئ التنمية المستدامة.

حيث سبق وقامت الهيئة بتشكيل لجنة خارطة طريق للتأمين المستدام؛ لوضع استراتيجية التأمين المستدام بسوق التأمين المصرى، لدراسة الإجراءات والقرارات التي من شأنها تفعيل مبادئ التأمين المستدام في جمهورية مصر العربية، مع دراسة أهم التحديات التى يمكن أن يواجها التطبيق الفعلي، ومحاولة تذليل هذه التحديات.

وتعكف لجنة التأمين المستدام على دراسة إدراج مبادئ التأمين المستدام على كافة فروع التأمين وكيفية تضمينها داخل سلسلة قيمة التأمين، وذلك من خلال اللجان الفنية بالاتحاد المصرى للتأمين، وإعداد دليل عام للتأمين المستدام، وتقديمه للشركات العاملة بسوق التأمين المصرى لنشر الوعي بالمبادئ العامة للتأمين المستدام، وإيجاد الحلول الذكية الخاصة بالتطبيق. وقد تضمنت خطة عمل لجنة التأمين المستدام:

1. إعداد دليل عام للتأمين المستدام وتقديمه للشركات العاملة بسوق التأمين المصرى؛ لنشر الوعي بالمبادئ العامة للتأمين المستدام والتعاون مع اللجان الفنية بالاتحاد المصرى للتأمين لإدراج مبادئ التأمين المستدام على كافة فروع التأمين وكيفية تضمنها داخل سلسلة قيمة التأمين (تصميم وإدارة المنتجات – الاكتتاب – التوزيع والتسويق – خدمة العملاء – إدارة التعويضات).
2. إلى جانب دراسة تحديات تطبيق مبادئ الاستدامة مع اللجان الفنية بالاتحاد المصري للتأمين، وتقديم تقارير حول الحلول المقترحة من وجهة نظر سوق التأمين المصرى (كيفية إدارة المخاطر الطبيعية – تغير المناخ – الوصول لجميع شرائح المجتمع والقدرة على تحمل تكاليف التأمين).
3. نشر الوعي بمبادئ الاستدامة ببيئة العمل الداخلية بشركات التأمين من خلال الندوات وورش العمل.

د- المشاركة في الاجتماع الأول لخبراء المسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة، والذي نظمه اتحاد الصناعات المصرية ومنظمة العمل الدولية.

حيث تم استعراض تجربة الهيئة العامة للرقابة المالية في دمج مبادئ الاستدامة في القطاع المالي غير المصرفي، وترتيب أولويات الهيئة في تبني أربعة أهداف أساسية للتنمية المستدامة والإجراءات والقرارات التي اتخذتها الهيئة خلال العامين الماضيين لتأصيل الاستدامة ومأسستها على المستويين الداخلي والخارجي للهيئة.

هـ- مجموعة عمل سياسات السندات الخضراء تحت عنوان تنمية سوق السندات الخضراء في مصر تحت رعاية وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

شاركت الهيئة -من خلال مستشار التنمية المستدامة- في اجتماعات مجموعة عمل سياسات السندات الخضراء في مصر، والتي استهدفت الخروج بتقرير تفصيلي حول التعريف بالسندات الخضراء مع إبراز أهميتها، والإشارة إلى أسواق السندات الخضراء على الصعيد الدولي، وتوضيح التوجهات العالمية لها والأمثلة الدولية على الحوافز المقدمة من الدول لمصدري تلك السندات.

كما يستهدف التقرير التعريف بسوق السندات الخضراء في مصر والإطار التشريعي الحالي له، وتقديم السندات الخضراء السيادية والسندات الخضراء الخاصة، وتوضيح الشروط التي يجب استيفاؤها لتنمية سوق السندات الخضراء في مصر وتعزيز التمويل المستدام، ووضع تعريف ومعايير وطنية للمشروعات الخضراء وكيفية جذب المستثمرين لدعم المشاريع الخضراء، ورسم مسار العمل المستقبلي يشمل مقترحات لإصلاحات وتدابير ينبغي أخذها في الاعتبار لتنمية ذلك السوق.

وفي ذات السياق تمت المشاركة في فعاليات ورشة العمل حول السندات الخضراء التي نظمها معهد التخطيط القومي في 21 ديسمبر 2020.

و- تقديم الدعم الفني لخدمة الشركات المهتمة بمعرفة المزيد عن التنمية المستدامة والتمويل المستدام، وكيفية الكشف والإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة بالتقارير السنوية للشركات.

قامت الإدارة بالتواصل مع كافة الشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي إلكترونيًا، كما نشرت على شبكة الإنترنت عن مبادرتها لتقديم الدعم الفني للشركات الراغبة في التعرف عن قرب وبالتواصل المباشر إلكترونيًا عن ممارسات الاستدامة للبدء في دمجها في استراتيجيات أعمالهم؛ حيث تقدمت عدد من الشركات من مختلف القطاعات بطلبات لترتيب لقاءات إلكترونية معهم، وأجرت إدارة التنمية المستدامة نحو 12 حلقة نقاشية حتى الآن مع عدد من العاملين بإدارات المراجعة الداخلية والتنمية المستدامة والمسئولية المجتمعية وغيرهم.

ولقد دارت الحلقات النقاشية حول التعرف على أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتمويل المستدام، وكيفية الكشف والإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة بالتقارير السنوية للشركات، ومتطلبات الشركات لدعم جاهزيتها للمستقبل، وما هو التمويل الأخضر والمستدام، وما أوجه الاستفادة من التعامل بالأدوات المالية الخضراء.

ز- برنامج التدريب عن بعد لطلاب الجامعات وحديثي التخرج

في خطوة نحو دمج الشباب من طلاب الجامعات وحديثي التخرج وإشراكهم فيما تقوم به الهيئة من أنشطة نحو تأصيل الاستدامة بالقطاع المالي غير المصرفي.

أعلنت إدارة التنمية المستدامة بالهيئة العامة للرقابة المالية عن برنامج تدريبي عن بعد للكوادر الشابة وقادة الاستدامة في المستقبل، والذي من المتوقع أن يزود المتدربين بالمعارف والمهارات التي تمكنهم من استكمال حياتهم المهنية في مجال الاستدامة.

تم مراعاة التنوع بين الجنسين أثناء اختيار المتدربين، وتم إشراكهم في أنشطة الإدارة التي تتطلب القيام بأعمال بحثية، وتنفيذ مكتبات إلكترونية لعدد من الموضوعات الهامة للتنمية المستدامة ومنها الأدوات المالية الخضراء والتمويل المستدام والتأمين المستدام، وتقديم نماذج عالمية للإفصاح الطوعي عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة، وأمثلة عالمية للأدوات المالية الخضراء المستحدثة والعلاقة بين التنمية المستدامة والنمو الاحتوائي.

ح- نصيحة الأسبوع

استمرت إدارة التنمية المستدامة في تقديم حملتها الداخلية للتوعية عن طريق «نصيحة الأسبوع»؛ حيث تواظب الإدارة على إرسال معلومات ونصائح أسبوعية حول عادات الاستهلاك والإنتاج المستدامة. كما تقدم الاتجاهات والإحصاءات العالمية حول الاستدامة، والاتجاهات الجديدة عالميًا في طرق الإفصاح عن ممارسات الاستدامة وطرق دمجها في أنشطة القطاع المالي غيرالمصرفي، والاتجاهات العالمية في طرق وأدوات التمويل الأخضر والمستدام، في خطوة من شأنها مشاركة العاملين بالهيئة بشكل مستمر في المستجدات العالمية والمحلية، وما تقوم به الهيئة من إجراءات لمواكبة وتطبيق مبادئ التنمية المستدامة تنفيذًا لرؤية مصر 2030.

النوع، المناخ والأمن
الحفاظ على السلام الشامل على الخطوط الأمامية لتغير المناخ

في العديد من مناطق العالم، تؤدي آثار تغير المناخ إلى تفاقم الظروف التي تهدد السلام والأمن. تؤدي درجات الحرارة المرتفعة أو فترات الجفاف الممتدة أو العواصف الشديدة إلى فقدان سبل العيش وزيادة المنافسة على الموارد الشحيحة وتأجيج الهجرة والنزوح.

تلعب معايير النوع وهياكل السلطة دورًا حاسمًا في تحديد كيفية تأثر النساء والرجال من خلفيات مختلفة بهذه الأزمات والاستجابة لها. يمكن أن تؤدي التفاوتات الموجودة مسبقًا والأدوار والتوقعات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والوصول غير المتكافئ إلى الموارد إلى تعميق التفاوت وترك بعض المجموعات ضعيفة بشكل غير متناسب.

في مصر، يجعل النمو السكاني السريع وقلة إمدادات المياه العذبة البلاد عرضة بشكل كبير لآثار تغير المناخ، والتي يمكن أن يكون للتغييرات في توافر المياه عواقب وخيمة على أمن الغذاء والطاقة، وكذلك التوظيف والإسكان والصرف الصحي والتعليم والرعاية الصحية. ويشكل هذا الوضع خطرا جسيما على النساء المهمشات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ثانيًا: المؤتمرات والندوات

أ. مؤتمر تعزيز تنمية الأسواق المالية من خلال الاستثمار المسؤول والابتكار وتكوين الشراكات وتفعيل آليات التمويل المستدام.

في مطلع عام 2020 شارك رئيس الهيئة في المؤتمر السنوي الأول للتنمية المستدامة تحت عنوان «تعزيز تنمية الأسواق المالية من خلال الاستثمار المسؤول والابتكار وتكوين الشراكات وتفعيل آليات التمويل المستدام.»

حيث أطلق مجلس إدارة جمعية الأورمان -من داخل مدينة الأقصر وفى الفترة من الخميس 16 يناير إلى الأحد 19 يناير -2020 المؤتمر السنوي الأول للتنمية المستدامة بالتعاون مع اتحاد الصناعات وبحضور عدد من الوزراء والشخصيات العالمية المهتمة بمجال التنمية المستدامة.

ناقش المؤتمر عددًا من المحاور، من بينها التعريف بأهمية المسئولية المجتمعية في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودور الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومردودها على رؤية مصر 2030، والتعرف على أهم التحديات التي تواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مصر.

واستهدف تنظيم المؤتمر أن يكون منصة التقاء الخبراء في مجال التنمية المستدامة من كافة أنحاء العالم على أرض مصر، وأن يكون من آليات تقديم الخبرات اللازمة لدعم المعنيين بالتنمية المستدامة من كافة القطاعات؛ حتى يتمكن الجميع من اتخاذ التدابير اللازمة لإنجاز أهداف التنمية المستدامة 2030، وذلك من خلال التعرف على التوجهات العالمية فى تحقيق التنمية المستدامة من ذوي الخبرة وتبادل الأفكار والمقترحات بين ممثلي كبريات الكيانات الاقتصادية فى مصر وممثلي المنظمات الدولية والقطاع الأهلي والحكومي.

ب. مؤتمر «الشمول المالي والتأمين المستدام»

خلال الفترة من 24-23 فبراير 2020 وتحت رعاية الهيئة العامة للرقابة المالية، نظم الاتحاد المصري للتأمين بالتعاون مع الاتحاد العربي للتأمين، مؤتمرًا تحت عنوان «الشمول المالي والتأمين المستدام».

ناقش المؤتمر على مدى يومين تعزيز دور الإشراف والرقابة فى مواجهة التحديات وتحقيق فرص الاستدامة فى قطاع التأمين، والتمكين المستدام للمرأة والشمول التأميني، والتأمين متناهي الصغر على خريطة الشمول المالي فى مصر والدول العربية، وتغير المناخ ومخاطر الكوارث الطبيعية: سد فجوة الحماية التأمينية، وكيف تكون التكنولوجيا داعمًا للشمول المالي والتأميني.

حضر المؤتمر أكثر من 300 مشارك ممثلين لكبرى شركات التأمين وإعادة التأمين وشركات الوساطة فى العالم العربي، بالإضافة إلى نخبة مميزة من السادة القائمين على قطاعي التأمين والبنوك بمصر.

ويأتي هذا المؤتمر فى إطار خطة عمل الاتحاد المصرى للتأمين لعام 2019/2020، والتى تضمنت فى البند الثامن منها «تفعيل دور التأمين المستدام فى سوق التأمين المصرى» من خلال تشكيل لجنة متخصصة للتأمين المستدام بالاتحاد المصرى للتأمين تهدف إلى إدراج مبادئ التأمين المستدام ضمن فروع التأمين المختلفة بالسوق المصري، وذلك بالإضافة إلى ما تقرر بالاتحاد المصرى للتأمين من أن يكون عام 2020 عام الاستدامة، إلى جانب وضع استراتيجية الاتحاد الجديدة تحت عنوان «الشمول التأمينى: الوصول إلى المواطنين الذين لا تصل إليهم الخدمات التأمينية».

ج. مائدة مستديرة حول السندات الخضراء

دعت الهيئة العامة للرقابة المالية عددًا من بيوت الخبرة الاستشارية الدولية في مجال السندات الخضراء وبنوك الاستثمار والمؤسسات الدولية المهتمة بإصدار تلك النوعية من السندات، وذلك في جولة جديدة من الحوار مع الأطراف ذات العلاقة بإصدار السندات الخضراء -لوضع إطار سليم من التفاهم بينهم، والبحث عن تقنية لتشجيع إصدار السندات الخضراء ليحتل مكانته المأمولة في السوق المصري.

تطرقت المناقشات إلى عدم وجود ما يعوق من وضع مصر في طليعة الدول المصدرة للسندات الخضراء، في ظل وجود الإطار التشريعي والقانوني لإصدار السندات، والذي يتوافق مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية، وأهمها المادتان (4)، و(12) من القانون واللتان تلزمان المتعاملين بما يصدر عن مجلس إدارة الهيئة من ضوابط عند طرح أي أوراق مالية أو أدوات مالية في اكتتاب عام أو طرح خاص حسب نوع الورقة المالية.

كما تم التطرق لأحكام المادة 35 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال التي تنظم إصدار السندات الخضراء، والتي استحدثت فرصة للطلب على بنوك الاستثمار المرخص لها من الهيئة باعتبارها طرفًا أساسيًا وأصيلًا في العملية الإجرائية لإصدار السندات الخضراء. وقد أجاز الإطار التشريعي إصدار السندات الخضراء لكل من الشركات والجهات المصرية، بجانب الشركات والمؤسسات الأجنبية لتمويل مشروعات داخل مصر وبما يمهد الطريق لاستثمارات مالية دولية تبحث عن تلك الأدوات من التمويل.

ورحب الحضور باهتمام الهيئة العامة للرقابة المالية بالحوار مع شركائها بالقطاع الخاص حول وضع الإطار القانوني الأنسب لتهيئة البيئة المواتية لسوق السندات الخضراء في مصر، وضمان امتثال المشروعات التي يتم تمويلها بموجب تلك السندات لمتطلبات البيئة النظيفة، وتوفير إجراءات الإفصاح اللازمة للمستثمرين والبيانات الدورية، وخفض تكاليف المعاملات. واتفق الجميع على أن الحوار القائم يهدف إلى الاستماع لرؤى مختلف الأطراف المعنية حول الحوافز الإضافية التي يمكن توفيرها لتشجيع الاستثمار في السندات الخضراء.

وقد أكدت الهيئة حرصها على صياغة رؤيتها في مواءمة السوق المالي غير المصرفي في مصر مع مسار التنمية المستدامة لرؤية مصر 2030، والتزام الرقيب على الخدمات المالية غير المصرفية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع وضع أولوية للأهداف الأربعة المتفق عليها في مبادرة البورصات المستدامة، وهي المساواة بين الجنسين، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، والعمل المناخي، والاستهلاك والإنتاج المسئولان.

وتقوم الهيئة بتحمل عبء بناء قدرات أصحاب المصالح في الأسواق المالية غير المصرفية، لتعزيز الإدارة المستدامة والاستثمارات والمنتجات والخدمات الخضراء، بجانب ما أعلنته من قرارات في النصف الثاني من 2019 بإعفاء مصدري السندات الخضراء من 50% من إجمالي مقابل الخدمات والفحص بالهيئة في خطوة لتحفيز وتشجيع المؤسسات والشركات على إصدار السندات الخضراء، سبقها صدور قرار من مجلس الإدارة بتحديد قائمة مراقبي البيئة الدوليين المستقلين، والتي يمكن للجهات الراغبة في إصدار السندات الخضراء الاختيار من بينها؛ بهدف تفعيل إصدارات السندات الخضراء داخل الاقتصاد المصري لأداء المهام التي حددتها لها المادة 35 مكررًا من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال، والتي تشترط إعداد تقارير دراسة لتقييم واختبار المشروعات الصديقة للبيئة (المشروعات الخضراء)، وتحديد مدى توافق المشروعات الممولة بحصيلة السندات الخضراء باشتراطات البيئة النظيفة وإعداد التقارير الدورية. ويتم اختيار الخبراء والمؤسسات الاستشارية من بين المقيدين في جداول بالهيئة يتم إعدادها بالتنسيق مع وزارة شئون البيئة. والانتهاء من وضع تصنيف للمشروعات الخضراء Green Projects Taxonomy تمهيدًا لوضع دليل لإصدار السندات الخضراء في مصر، يضع أمام المستثمرين المحليين والدوليين كافة التفاصيل المتعلقة بخطوات إصدار السندات الخضراء والتعريفات المتعلقة بها، وعرضه على بيوت الخبرة الاستشارية المعنية بالسندات الخضراء.

د. ندوة لتوعية طلاب المدارس بالثقافة المالية والتنمية المستدامة

في 4 مارس 2020، فتحت الرقابة المالية أبوابها لطلاب المدارس والجامعات لغرس المعرفة بالأدوات المالية غير التقليدية لدى الأجيال القادمة؛ حيث استضافت الهيئة طلبة المدارس للتوعية بالثقافة المالية بمقرها في القرية الذكية، استجابة لمبادرة السيد رئيس الجمهورية والتي أطلقها- أثناء الاحتفال بعيد العلم - في العام الماضي تحت شعار «نحو بناء مجتمع مصرى يتعلم ويفكر ويبتكر» والتي تعبر عن الإيمان بأهمية المعرفة واحترامها، وأن الاهتمام بقيمة المعرفة سينعكس على الاهتمام بالنمو الاقتصادي المستدام وتحسين مستويات المعيشة.

لذا فقد رأت الهيئة أن تطور من برامجها في نشر المعرفة والثقافة المالية مع دخول البرنامج الزمنى لتنفيذ استراتيجية الهيئة الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية لعامه الثانى، بإطلاق برنامج توعية وتثقيف مالي مصمم على استضافة سلسلة من الزيارات لطلبة المدارس في مراحل التعليم المختلفة قبل الجامعي بمقرها؛ لإتاحة الفرصة لدى النشء للتزود بالمعلومات والمعرفة عن سوق المال في مصر، وأنشطة التمويل غير المصرفي المتعددة، من تأجير تمويلى وعقاري وتخصيم وتمويل متناهي الصغر.

ويأتي ذلك في ضوء حرص الهيئة على التعريف بدورها في مراقبة الأنشطة المالية غير المصرفية لخلق جيل لديه المعرفة، بما يمكن من ظهور رواد ومستثمرين في المستقبل، بل ومتعاملين لديهم الطمأنينة والارتياح في الدخول في معاملات في الأدوات المالية غير المصرفية في وجود رقيب فعال لديه القدرة على ضبط الأداء.

وخلال اللقاء تم تقديم عرض تقديمي للتعريف بالتنمية المستدامة كمفهوم، وإلقاء الضوء على مبادئها وأهدافها وما يتم من تدابير لتطبيق الاستدامة على المستوى المؤسسي لهيئة الرقابة المالية وتحويل مقرها إلى مبنى مستدام، من خلال تنفيذ خطة لتخفيض استهلاك الطاقة وما يتم تركيبه من نظام تغذية بالمياه داخل مقر الهيئة يوفر ما يقرب من 50% من حجم الاستهلاك في المياه وتطبيق ارشادات خبراء مشروع تحسين وكفاءة الطاقة للإضاءة والأجهزة بوزارة الكهرباء، ونصائح الأمم المتحدة لتحسين فعالية أنظمة الإضاءة والطاقة بالهيئة. إضافة إلى إجراءات الهيئة لدمج أهداف التنمية المستدامة في القطاع المالي غير المصرفي، والتوعية بأهمية المخاطر البيئية والاجتماعية التي تحتم الالتزام بفكر التنمية المستدامة، وأن يصبح أسلوب حياة لهم داخل البيئة المدرسية.

هـ. الندوة التفاعلية عبر الإنترنت حول «تعزيز تنوع مجالس إدارة الشركات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي - الخطوات القادمة»

في الربع الأخير من عام 2020، وتحت رعاية الهيئة العامة للرقابة المالية -وبالتعاون مع مركز المديرين المصري التابع للهيئة العامة للرقابة المالية ومرصد المرأة في مجالس الإدارة بكلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ومؤسسة التمويل الدولية في مصر وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر.

دعت الهيئة العاملين بالقطاع المالي غير المصرفي لحضور الندوة التفاعلية عبر الإنترنت حول «تعزيز تنوع مجالس إدارة الشركات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي - الخطوات القادمة»، لمناقشة العلاقة الإيجابية بين المجالس المتنوعة والأداء المالي والطريق إلى تحسين تمثيل المرأة في مجالس الإدارة ودعم الشركات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي لتعزيز تنوع مجالس إدارتها، وتقديم قاعدة بيانات المرأة المؤهلة للانضمام إلى مجالس الإدارة وخدمة الترشح في مجالس الإدارة للالتزام بقراري الهيئة العامة للرقابة المالية رقمي 123 و124 لعام 2019.

و. ندوة تعريفية لمناقشة تطبيق "تمكين المرأة" عبر المنصات الإلكترونية

في الربع الأخير من عام 2020، دعت الهيئة العامة للرقابة المالية السيدات الراغبات في شغل مقعد بمجالس الإدارة والشركات والمؤسسات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي، امتثالًا لقرارات الهيئة المتعلقة بضمان تمثيل عنصر نسائي بمجالس إدارتها لحضور أول ندوة تعريفية لمناقشة تطبيق "تمكين المرأة" عبر المنصات الإلكترونية، وتأتي هذه الندوة بغرض تنمية المهارات والتمثيل الأفضل للسيدات في مجالس إدارات الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية.

ز. أسبوع المستثمر العالمي WIW 2020

بدأت الهيئة العامة للرقابة المالية من خلال الإدارة المركزية لحماية وتوعية المستثمر- أنشطتها في أسبوع المستثمر العالمي WIW 2020 الذي تروج له منظمة IOSCO من خلال إجراء حلقات توعية، عبر الإنترنت عبر تطبيق Zoom للطلاب في مختلف المحافظات بالتعاون مع الجمعية المصرية للدراسات المالية والاستثمار، وذلك خلال شهر نوفمبر 2020.

وقد غطت الحلقات عددًا من الموضوعات المتنوعة للتعريف بالأدوات المالية غير المصرفية عامة وكيفية التداول في البورصة وعرض مقدمة عن أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وأهميتها في القطاع المالي غير المصرفي، واستعراض الممارسات التي اتخذتها الهيئة على المستويين الداخلي والخارجي لدمج ممارسات الاستدامة في القطاع.

وإيمانًا منها بدورها المجتمعي تجاه المجتمع المصري، قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بالمساهمة بمبلغ 250 مليون جنيه من فوائضها؛ لدعم مجهودات الدولة للتخفيف من الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا، في 22/3/2020، حيث قرر مجلس إدارة الهيئة المساهمة بمبلغ 250 مليون جنيه من الفوائض المتاحة لدى الهيئة، وذلك دعمًا للمجهودات التي تبذلها الدولة للتخفيف على الفئات الأكثر احتياجًا والمتوقع تأثرها اقتصاديًا بشكل أكثر حدة من توابع فيروس كورونا.

نبع ذلك من يقين الهيئة العامة للرقابة المالية بضرورة تكاتف كافة مؤسسات الدولة وكذلك القطاع الخاص لمساندة الدولة في الأوضاع التي فرضت نفسها على العالم، والتي تتطلب حشد جميع الإمكانيات والجهود لدى الجهات المختلفة لتمكين الدولة ومساعدتها على القيام بأعبائها المتزايدة.

وعلى المستوى الداخلي للهيئة

وفي إطار التعايش مع الجائحة، قامت الرقابة المالية بتطبيق تدابير وقائية للتعايش مع جائحة فيروس كورونا، واتخذت عدة تدابير تحوطية لحماية صحة المواطنين، منها التنبيه على جميع المترددين على مقرها بالقرية الذكية من المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية بمراعاة التدابير الوقائية التي تكفل الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، وفى مقدمتها الالتزام بضرورة ارتداء أقنعة الوجه الطبية أو ما يعرف بالكمامات (Face Mask) -بصفة دائمة -أثناء التواجد بمقر الهيئة خلال مواعيد العمل الرسمية.

وشددت الهيئة على ضرورة الالتزام بترك المسافة الآمنة اللازم توافرها بين المترددين على المقر -بالإدارة المركزية لخدمات السوق –حرصًا على صحتهم وعلى سلامة صحة موظفي الهيئة وكإجراء تحوطي لضمان استمرارية العمل بالمقر. وذلك في إطار الإجراءات الاحترازية التى تكفل سلامة صحة المواطنين وإعمالاً لأحكام الدستور والقانون ومراعاةً للظروف والأوضاع الصحية الطارئة السائدة حاليًا فى جميع دول العالم ومنها مصر.

وأكدت الهيئة على ضرورة قيام جميع العاملين في الشركات والجهات والمهن التي تباشر الأنشطة المالية غير المصرفية وعملائها بالالتزام بضرورة تطبيق ذات الإجراءات التحوطية، وفى مقدمتها ارتداء أقنعة الوجه الطبية (الكمامات) بصفة دائمة أثناء تواجدهم بالعمل أو من جانب المترددين على تلك المقار طوال ساعات العمل.

وطالبت الهيئة كافة مسؤولي الإدارات التنفيذية بالوحدات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية باستمرار رفع درجة الاستعداد الوقائي ورفع كفاءة العيادات الطبية؛ لتكون أكثر جاهزية في التعامل مع أية حالات يشتبه في إصابتها بالفيروس، ونشر العديد من وحدات التعقيم بمكاتب وطرقات الشركات والجهات والهيئات المشار اليها، وأن مسؤولي الإدارة التنفيذية بتلك الجهات مسؤولون أمام الهيئة عن تنفيذ تلك التدابير التحوطية لاستمرار العمل.

وشددت الهيئة على أن التعامل مع جمهور المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية - سواء داخل مقر الهيئة العامة للرقابة المالية أو مقرات الشركات أو الجهات أو المهن العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية - سيكون قاصرًا فقط على الذين يرتدون أقنعة الوجه الطبية (الكمامات)، مع مراعاة المسافات الاجتماعية الآمنة بين المتعاملين وتوفير المنظفات والمطهرات الواجب توافرها في هذا الخصوص وبكميات مناسبة في هذا الشأن.

7

الشركات الإستراتيجية

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls

نبنى الجسـور لا الحـواجز

- الاتحاد العام العربي للتأمين GAIF[1].
- الاتحاد الأفرو آسيوي للتأمين وإعادة التأمين FAIR[2].
- الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين IAIS[3].
- منظمة التأمين الأفريقية AIO[4].
- منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على التأمين[5].
- المنظمة الدولية لمراقبى صناديق المعاشات IOPS[6].
- اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية UAFA[7].
- الشراكة المتوسطية لهيئات أسواق المال MPSR[8].
- المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال IOCSO[9].
- الاتحاد الدولى للعقارات FIABCI[10].
- المنتدى الدولى لجودة مراقبي الحسابات المستقلين IFIAR[11].
- المنتدى الدولى لضمان حقوق حملة وثائق التأمين[12].
- مجلس الإستقرار المالي FSB[13].
- شبكة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية الهادفة للتحول إلي النظام المالي الأخضر NGFS[14].

8

الطريق نحو مزيد من الالتزامات تجاه الاستدامة

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls

نبنى الجسـور لا الحـواجز

كان لظهور الوباء العالمي أثر كبير في إعادة النظر في أولويات الهيئة الخاصة بملف التنمية المستدام وتعزيز التمويل المستدام؛ حيث وجهت الهيئة كل جهودها نحو تقليل الآثار الناتجة عن الوباء في السوق المالية غير المصرفية، وإصدار اللوائح والتشريعات المنظمة التي تساعد على تقليل العبء على الشركات العاملة بالقطاع وسلامة العاملين والمتعاملين بها لتصبح أولوية الهيئة الأولى في ٢٠٢٠ مما أدى إلى تغيير وتيرة التقدم في بعض الملفات التي كان من المزمع المضي قدمًا في تنفيذها.

ومع ذلك، تضع الهيئة نصب أعينها متابعة تنفيذ كافة الموضوعات التي اعتزمت وأعلنت تنفيذها سابقًا، مع إضافة عدة نقاط كأولوية ووضع باقي الملفات عين الاعتبار:

ومن المُؤكد أن تستمر الهيئة في جهودها المتعلقة بسياسات السلامة والاحتراز والتسهيلات المقدمة طوال مدة استمرار الوباء، على أن تعود لمتابعة أجندتها الخاصة بالتمويل المستدام بكامل قوتها بعد ذلك.

المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI

المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls

نبنى الجسـور لا الحـواجز

معيار المبادرة العالمية للتقارير GRI رقم 201: الإفصاحات العامة (الخيارات الأساسية) 2016		
الإفصاحات	فئة المعلومات	رقم الصفحة
	الملف التنظيمي / المعلومات الأساسية	
G102-1	اسم المؤسسة	12
G102-2	الأنشطة والعلامات التجارية والمنتجات والخدمات	12-15
G102-3	موقع المقر الرئيسي	5
G102-4	موقع العمليات	12-15
G102-5	الملكية والشكل القانوني	12
G102-6	الأسواق المستهدفة	12-15
G102-7	نطاق المؤسسة	49
G102-8	معلومات عن الموظفين والعمال الآخرين	49
G102-9	سلسلة الموردين	لا يمكن تطبيقه
G102-10	التغييرات المحورية في المؤسسة وسلسلة التوريد الخاصة بها	لا يمكن تطبيقه
G102-11	المبدأ أو النهج الوقائي	12-15
G102-12	المبادرات الخارجية	33
G102-13	عضوية الجمعيات	62
	الاستراتيجية	
G102-14	بيان صانعي القرار	8
	الأخلاق والنزاهة	
G102-16	المبادئ والمعايير وقواعد السلوك والقيم	18
	الحوكمة	
G102-18	الحوكمة	16
	إشراك ذوي المصلحة	
G102-40	قائمة مجموعات أصحاب المصلحة	37
G102-41	اتفاقيات المفاوضة الجماعية	لا يمكن تطبيقه
G102-42	تعيين واختيار ذوي المصلحة	37

G102-43	نهج إشراك ذوي المصلحة	37
G102-44	الموضوعات الرئيسية والمخاوف المثارة	39
	إعداد التقارير	
G102-45	المؤسسات المدرجة في القوائم المالية المجمعة	12
G102-46	تحديد محتوى التقرير وحدود الموضوع	32-33
G102-47	قائمة الموضوعات ذات الأهمية النسبية	40
G102-48	إعادة صياغة المعلومات	4-5
G102-49	التغيرات في إعداد التقارير	4-5
G102-50	فترة إعداد التقارير	4-5
G102-51	تاريخ إعداد آخر تقرير	4-5
G102-52	دورة إعداد التقارير	4-5
G102-53	نقطة الاتصال لتلقي الأسئلة الخاصة بالتقرير	4-5
G102-54	المعايير المرجعية لإعداد التقرير	4-5
G102-55	فهرس محتوي GRI	66-67
G102-56	الضمان الخارجي	

G103 نهج الإدارة 2016

تم الإبلاغ عن الإفصاحات عن نهج الإدارة في جميع الموضوعات الجوهرية من خلال القسم ذي الصلة الذي يغطي الموضوعات الجوهرية.

	الموضوعات الجوهرية	
	أدوات التمويل الخضراء	
G203-2	التأثير الاقتصادي الجوهري غير المباشر	23-25
	القيادة النسائية وتمكين النساء في القطاع المالي	
G405-1	تنوع هيئات الحوكمة والموظفين	49
G405-2	نسبة الراتب الأساسي والمكافآت للمرأة إلى الرجل	49

تقرير الاستدامة السنوي
للهيئة العامة للرقابة المالية

FRA ANNUAL
Sustainability Report
2020

10 years ANNIVERSARY

80 YEARS
SERVING THE ECONOMY
SINCE 1939

Building Bridges not Walls

نبنى الجسور لا الحواجز